

مكتب العالم قدس سره

... (ملا أوغلي) :...

رسالة جمة الوحدة والبحث المتداول بين ارباب النجدة لصد لا فاضل ونجم الامثال
 الامام الرئيس بعدن العام والتدريس المحقق المدعو بمحمد امين قدس سره روحه
 بحق البلد الامين والكتاب المبين آمين فسخت من نسخة من نقد
 عمره العزيز في طاعة مولاه العزيز بمقاساة الشدائد في اقتباس
 الفوائد الطالب الرشيد والعالم الشهيد رضوان بن ابي بكر الخوخي
 قال لاني ساعدتهما الله في يومه المتداني التي صحبها من نسخ
 هاتين العظام هاجعا فيها ما جمعه من الفوائد والتقريرات
 الكرام فطوبى لمن جنى منها الجواهر قبل ان تكل منه
 الشاعر وبالله من محاسن ومفاخر يحرم عنه
 الامثلة والاكابر وزيد عليها من النكات
 المهمات ما هي للفوائد منمات من نسخة
 النبي العالم الفقيه محيى العلم دامى
 الرسول محمد على الجودى خلد
 في الجنة بحق معروف
 الكرمي

ايا علماء العصر يا طالبى العلا * هذا واكثر واهل النعيم المحملا
 فهذا كتاب للكنوز تأصلا * ومن كل وجه بالكمال تكفلا
 كتاب به لو قبلت عين نعمة * لكات رخصا عند شخص تأملا
 فواسه ما عيب به غير انه * يبلغ للمأول من فيه اوغلا
 فقل يا رسيخ العلم فيه ثورا * بطبع دفييل هازت الجمة العلا
 حاكمه ١٣٢٠هـ

طبع في بلدة باغچه سراى في مطبعة (ترجمان) في ٢٠ من اكتوبر
 ١٩٠٢هـ

برخصة النظارة من سلكك بتر بوسغ في ٥ من آوغوست
 ١٩٠٢هـ



قوله ولقب جهات آه
 قال لا تشاء العلي كان
 فيه بواعث الاستعلاء كذا ليس
 إشارة إلى أن جهة واحدة المكاشات كونهما
 دالة على وحدانية تعالى لان جميعها مشتركة
 فيه ولا وجه اليه فقامت محركات
 قوله ولقب جهات آه دالة على وحدانية
 الست وهو فوق تحت وقدم ووراء وبين
 ويشار إليها بالواجب ولا يحد من الامن السج
 من خارج وهو الواجب ولا يحد من الامن السج
 قوله على وجه الدور اي الطرق من اضافته
 الشبه الى الشبه ووجه الدور اي الطرق من اضافته
 بدلالة الانسان عند ارادة الوصول اليه كذا
 السفرية يقطع مسافة الطريق بالسير كذا
 النفس الانسانية اي العقل عند ارادة
 الوصول الى مقاصده الفكرية كونهما
 لهنا يقطع مسافة الدور في الفكر
 قوله ولقب جهات آه بلبلا آه شبه الرجال
 الذين في السج يدركون اسم بالبلابل في كونها
 مقبولين عند طائفة الناس فذكر البلبابل وادله
 الرجال على سبيل الاستعارة المرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الكلام يتبعه التكلم فندبره
 ان احسن ما يفتح به المطق والكلام حمد الله الواحد الذي برب الانام ونصب
 اي الطرق اي الدلائل اي طرق الدور من اضافة الشبه الى الشبه تامة برب الله الخلق برباً وبراً خلقهم في
 جهات دالة على وحدته على وجه الدور والاعوام وآبى ما يترتب به
 اي ذوات جهات لا بتقدير المضاف فندبره اضافة الى المفعول اي الهاء الحسن حتى على اي يصوت به
 البلبابل في الحقائق صلاة منجّلت بدر كلمات الرموز والدقائق
 صفة جرت على غير من هي له اي بكلمات كالدور جرت اي الاشكال في الدين تامة اي على تفسير
 وهو محمد المبعوث بمجزة الباصرة الى كافة الخلائق وبعك
 اي ذوات جهات لا بتقدير المضاف فندبره اضافة الى المفعول اي الهاء الحسن حتى على اي يصوت به
 فهذه حقيقة شريفة بعبارة رائعة تابق معانيها الاذهان بل
 اي اثبات الدلائل بالدلائل اي احسن الآدلة اي صافية معجزة اي تبارد لفظاً مانعة عن الالتفات
 تدقيقات غامضة تعجب سماعها الاذان علقها على المحبت المتداول فيما بين
 اي من استماعها بشيء الخافى تامة صفة حقيقتات اي اردت تعليقه بها اي المبعوث عنه الاضافة الى الموصوف
 المحصلن الموسوم بحجة الوحدة بين المتعلمين المستمعة على اشارات الى لطائف
 اي الايقار في كونها غير مطابقة لما في الواقع عكسي شاردة اي اصله وما يتوقف عليه مقصوده وهو المبادئ اي
 امور لا يلوح عليها اثر الارتياب والمتضمنة على اشياء ههنا الكتاب وقد كنت
 على متعلقة بالمتضمنة بتضمين معنى الاشتمال اي متضمنة لغواً متعلقة على اشياء ههنا
 متكاثراً في مطالعتها ومتجاسراً في مناظرتها حتى يخفى على شيء من رموزها ويرفع
 يقال تجاسر عليه اي اقدم احدثه من الجسارة وهي الجرأة ههنا اضافة وقوله فشمرت عطف عليه حتى
 الحجب والستار من وجوه كنوزها واطلعت فيها على نكاز لا يهتدى اليها بدون
 جمع معلم اي العلامات اي الزكى مكان سببية اي فوائد اي رفعت آه
 العالم الا الالهي ولا يرشد بها الا الواحد فشمرت عن ساق الحمد لاستخراج

شبه المصلين بالبلابل والكتب بالحقائق ثم
 عبر عنها بلطف مشبهاً مستعمدة معرفة
 حقيقة بقرينة صلوة من آه اي ابراهيم
 بالبلابل المتكلمين بكلام فضيح في المجازات السببية
 فذكر البلبابل المترتبة في الحقائق في مقولية الاكمام
 المرحمة والقرينة محل الصلاة آه وادله
 قوله معانيها اما مضمون على
 المفعولية اي تسلك النفوس الخاطئة
 في تلك العبارات التي هي كالطرق وتصل الى
 تلك المعاني بتسيرة او مرفوع على الطائفة
 اي تسلك تلك الناطقة كذا في تلك العبارات فنقل
 الى النفوس الناطقة فقامت للمعاني
 التصرف والاعوجاج فقامت للمعاني
 قوله على وجه الدور اضافة الوجه الى الشبه
 الدور من قبل اضافة الشبه الى الشبه
 بوجه كذا في الدور كذا لوجه هذا الكاف
 اي على الالف واللام ثم اضيف
 وحذف الالف في الاقوال البليغة
 من جلابيب غيرة وتحت
 برقع عيارته فندقت
 حجب شرف الاله على بسطة في كون كل منها
 وشمرت ترشيح وفيه اراة بالجد
 على خطره كذا
 سبب التحصيل المتأخر في سرعة في كون كل منها
 بالكتابة واثبات الساق في خيلية واستعارة
 قوله ام الكتاب على المراد بالكتاب
 طائفة مجموع من المسالك وباحه المبادئ
 التصورية والتصديقية التي هي اصول
 يتوقف عليها تصديقاتها من تعريفات
 موضوعاتها ومحمولاتها والمقدّمات التي
 يركب منها ولا لها
 نفائس

قوله ونصب جهات اي اتقن بعلمه وخصص بآياته وبرز بقدرته من العدم نظام العالم وعجي ثب من آيات السموات والارض وما بينهما من الرعد والبرق في السماب والمطر والنجوم والجمالك والنبات وغير ذلك الى الوجودات اي خلق بعلمه وحكمته بعد ان لم يكن لاغراضها علم هو ما هو الحق من اوضحها ان الجن والانس انما خلقا للعبادة وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني وان السموات والارض وما بينهما خلقن لاجلها ومقدمة لها لقوله كفى الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء الآتية وان التكليف وما هو المقصود منه وهو الهرب من الشر ومحارزته وطلب الخير والتسبيل للابتداء والمجازاة في دار الجزاء لمبتلين بالخير والشر والحاصل ان المقصود والعرض من خلق العالم هو عبادة الله كفى والدلالة على دار الجزاء الذي يظهر فيها العدل والانصاف الذي يقوم به السموات والارض ووجهه ان من عرفه حكمه عدل وعلم اختلاف حال العباد من حسن ومسي وظالم ومظلوم وكثيرا ما يوقوت علم انه لا بد من دار اخرى يقع فيها التناصف والتمايز والدلالة على وجود الصانع العليم الحكيم المختار ووعدته وقدرته الى غير ذلك لقوله تعالى سريهم آياتنا في الآفات الآية في اسم الله الآتية اولم يظفروا في ملكوت السموات والارض الآتية وغيرها في كل شيء آتية تدبر عليهم وانه واحد فقوله ونصبه فيه إشارة الى براءة الاستعمال والى ان جهة وهذه الملكات كونها دالة على وحدانية تعالى لانها وان كانت متعددة في ذاتها ومتكثرة في انفسها لكنها مشتركة فيه وراية اعتبارا ولعل انما اختار هذا مع ان جهة وحدتها كثيرة لكونها دالة على وجوده وعلمه وقدرته وكونها دالة على دار الجزاء ونحوها لان التوحيد هو رأس العبادة ورأس كل واجب وحق وانه المناسب للمقام ومقتضى القرينة من غيره فانظر الى اثار رحمة الله وتفكر بهذا

هذه محمد الكرغني

قوله ورفعت الحجب آة مشتمل على استعارتين مصرحتين فانه شبه البنات الجميلة بالكنوز في الشرى والكتمان والستارة لفظ الكنوز لها وذكر الوجه القرينة لها او تجريد القرينة هاية كما في اري اسد اشكاله السلاج وشبه تلك اللطائف بوجه تلك البنات في المستورية والمرغوبة واستعار لها لفظ الوجوه وذكر الحجب والستار التي به من ملامتها ترشيح لها والقرينة اضافة الوجوه الى الكنوز المضان الى خفيه جهة الوحدة اوسيات الكلام آة فليراجع هذه

قوله وقد كنت جملة معترضة وقوله فشمرت عطف عليه وقوله ضام اليها هال من فاعل شمرت باعتبار تاويل اي شمرت عن ساق آة قاصدا على ضم مسوغات استاذنا الى تلك النفائس فليستخرجت النفائس واستكشفت العرائس وضممت اليها تلك المسوغات فصارت تحقيقات شريفة وتقيقات غريبة وعلقتها على البحث المتداول فجاء مجموعها رسالة جامعة لفوائد الحق وانما اعتبرنا ذلك التاويل لوجوب اتحاد زمان الحال وعاملها وفقدانه هناك لان زمان الفهم متأخر عن زمان التخمير وهو ظاهر مع انه غير بعيد لان من تاويل الشيء على مبداءه اذ المقصد من مبادئ الافعال الاختيارية كما هو جوابه فليتامه هذه

قوله وبينوا فيه امور يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة الى وسعها بالمقدمة اقول ظاهر صنيع المحشى هو الله كفى من تقييده تدف الشروع على الامور التي بينها القوم في البحث الطويل الذي اوردوه في اوائل كتب الفقه بقوله على وجه البصيرة مع ان القوم الذين سمو تلك الامور بالمقدمة قد اطلقوا التوقف في تعريف المقدمة وقالوا فيه بانها ما يتوقف عليه الشروع الاشارة بذلك التقييد الى دفع ايراد يورد على تعريفهم للمقدمة بانهم ان اردوا بالتوقف توقف امكان الشروع فلا يتوقف الا على التصور بوجه ما مطابق للشروع فيه او غير مطابق والا على التصديق بفائدة ما حصل منه اولاً وان اردوا بالتوقف توقف الشروع على وجه البصيرة فلا وجه للاقتصار على الامور المذكورة في البحث لانه لانه لانه البصيرة ووجه الدفع اختيار الشق الثاني من الترديد واما وجه الاقتصار على الامور المذكورة فيقال بان مراد القوم ذكر المشترع عندهم وتطبيق الكلام على ما وقع لا المحل المذكور ثم اورد على المحشى الفاصل على مثال السؤال المورود على القوم بان ان اردوا بتوقف الشروع على وجه البصيرة على الامور توقف الامكان فلا يتوقف الشروع على وجه البصيرة على الامور المذكورة كلها بل على بعض منها وان الادعية فماذا اراده فاشا المحشى الفاضل عمر الكدالي بان اردوا بالتوقف توقف الشروع على وجه البصيرة الكاملة بهذا هو الذي فهم اولاً ثم رايته الا فاضل قد فهموا من تقييد الكدالي ان تقييده ذلك لاجل دفع ايراد يورد بان من بين الامور المذكورة في البحث امور لا تعيد البصيرة حتى يتوقف على ذلك الشروع على وجه البصيرة من التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما واه فوجه الدفع به كون تلك الامور لها دخل في تمكين البصيرة فيتوقف عليها البصيرة الكاملة ثم صرحوا بان لا حاجة الى هذه الزيادة والتقييد وانما يحتاج اليها لاريد بالبصيرة التامة ولواريد بها ما هو اعم منها ومن البصيرة في الجملة فلا حاجة اليها اذ التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما واه يفيد البصيرة في الجملة فيصدق عليه الشروع على وجه البصيرة آة ولعل ان هؤلاء الا فاضل قد ارجعوا ضمير عليها الى الامور من حيث الجميع اي باعتبار كل واحد واحد منها لا باعتبار المجموع الظاهر وهو ما فهموا ووقعوا فيها وقعوا فاحملهم الى العدول عن الظاهر الى الظن على الفاضل المتقدم بارداه الكاملة بالبصيرة زيادة القيد كما زعموا بل اردوا بكون المراد بالبصيرة البصيرة الكاملة للقاعدة المشهورة من ان المطلق ينصرف الى الكاملة فنسبة الزيادة المستغنى عنها اليه نزول عن التحقيق فحققوا اليها الطلاب الا ان

ولا تكونوا على الاسترواح واعرفوا الحق في المقال لامن الرجال هذا والسلام ^{حيد الحق}
ثم وجدت تقريرات الافاضل معلقة في بعض النسخ على ما زاده بعض بعد قول المحشى على وجه البصيرة بقوله او امكانا لا على تقييد القول
الكلام عليه فلا تريب على اولئك الافاضل وبرؤا ما نسب اليهم مما فهم اللهم اغفر لي ولهم بيد ان قول القائل منهم بعدم الوجه لتقييد
الفاضل الكلام مالا وجه له هذا والسلام ^{منه}
بل على ما زاده بعض قبل قول المحشى على وجه البصيرة بقوله امكانا او على الخ فراجع ^{ابو الحسن}

٥٥ وينوافيه امور اى المبادئ العشرة وآة اى كلها وبعضها اذ يجوز الاكتفاء ببعضها وان كان الاحسن ذكر كلها اذ لا ضرورة ^{للظن}
الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما في ميروداوى ٥٥ يتوقف عليها الشروع اى توقفا عقليا كسب مقصود معين هو
الامن من مخذورات التحصيل كما يؤخذ من الحواشي العونية وغيرها ويحتمل ان يراد به معنى لا بد منه عقلا او عرفا فيرجع تفسير المقدمة
بهذا الى تفسيرها بما تعين في تحصيل الفن كما في داودى وشرح ايتا غوجى وغيرها ٥٥ على وجه البصيرة ليسوع اقتصاد تلك الامور
يتوقف الشروع المذكور عليها باعتبار المجموع او جميعها فعلى الاول يراد بالبصيرة كمالها على تفاوت مراتبها مع الاشتغال على الامن
من مخذورات التحصيل كما يفسر عنه ما سبأه من الشؤ آة من التعليق وفي فتح الغالب تفسيرها بالبصيرة الكاملة وفي هاشية داودى
من المقدمة على نظير ما هنا ان المراد بالبصيرة كمالها وفيها وفي هاشية عونية وشرح ايتا غوجى نقلا عن حواشى شرح المطالع لابرئ
على انحصار المقدمة في ثلثة او اربعة ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فمن اطلع على خامسى يوجب ان يدايد البصيرة فلم
ان يعود منها بل المقصود توجيه ما ذكر في اوائل كتب الفن من الامور الثلاثة او الاربعة آة وفي ح عونية في غير موضع ان المراد
بالشروع بالبصيرة ما يشمل على الامن من مخذورات تحصيله انتهى وفتح عليها قولها فالامن هو المقصود من هذا البحث وعلى
الثاني يراد بها البصيرة في الجملة فشمك قوله امور ما يفيد اصل البصيرة وما يفيد كمالها فالاول تصور الفن بوجه ما او بما في حكمه
والثاني تصوره برسمه او بما في حكمه ففتح داودى من المقدمة ان كل واحد منها مفيد للتمييز والبصيرة في طلبه في الجملة اما تصوره
بوجه ما او برسمه فظاهر واما التصديق بفائدة ما او موضوعه فلان في قوة التصور برسمه واما البوائق فلا اقل من انها في قوة التصور
بوجه ما وفي هاشية حسن العطارى على الخبيصى ان اصل البصيرة لا يتصور ان يتوقف الا على التصور بوجه ما وفي هاشية فتح الغالب
من بحث تصديق الموضوع ان اصل التميز والبصيرة تفصل بالتصور بوجه ما وفيها من واخرها ان التصور بالرسم المتساوى
يفيد كمال البصيرة وفي هاشية جلبي على شرح المواقف ان البصيرة الكاملة تحصل بالتعريف وفي ح داودى من بيان ماهية المنطق
ما يشعر ان التصور بالرسم المتساوى يفيد كمال البصيرة وان كون الشارح على وجه لا يلتبس عليه المقصود بغيره ولا غيره بل كمال
ظواهر بعض الحواشى قوله لم يخلفنا في المرام ولا يخفى على من سمعها انها مؤولة بتاويل يورث الالتيام واما قوله الآتي ملخص ذلك البحث
وليه اى حاصله بتجريد عن حشو وتطويل او مختاره الذى كالمب بترك ما هو كثر رذيل وانه اعلم ^{ذكر كماله الى}

٥٦ لكن بقرينة ما تقدم عنه ^{منه} كما يؤخذ من غصون كلامهم ^{منه}
فلفظ البصيرة تكون مرادفة للتمييز وقد تكون بمعنى كون الشارح على وجه لا يلتبس عليه المقصود بغيره ولا غيره به فعلى الاول
يعدون تصور الفن بوجه ما ما يفيد اصل البصيرة كما انه آة وتصوره برسمه ما يفيد اصل كمالها ان كان ذلك قبل تصديق موضوعية
موضوعه او غائية غايته واما ورائه فلمراتب الكمال الزائد وعلى الثاني يعدون تصوره بوجه ما ما يتوقف عليه اصل الشروع فقط
وتصوره برسمه كذلك ما يفيد اصل البصيرة واما ورائه فلمراتب كمالها لكن يرد ان رسم الفن بحسب غايته الخ وكذا تصديقها ولا
لا يقتصران على اصل البصيرة ^{منه}

قوله على وجه البصيرة اى الكاملة فتح الغالب
امكانا او على آة عبد الكريم
هذه الزيادة انما يحتاج اليها اذا اريد بالبصيرة البصيرة التامة واما اذا اريد بها ما لاواع منها ومنه البصيرة في الجملة فلا اذ من
ان التصور بوجه ما يفيد البصيرة في الجملة فيصدق عليه انه امر يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة ^{عبد الحكيم الثوري}

واورد وانه ان اراد مطلق البصيرة فهو غير متوقف على التعريف وان اراد اكمل البصيرة فغير كاف فيها التعريف لتوقفها
على بيان الموضوع والغاية ايضا وقد يقال القسمة ثلاثية مطلق بصرية وبصيرة كاملة وبصيرة اكمل والمراد الثانية
لانها المخاد بالتعريف ^{بناتى على}
عبارة عن تصديق الغاية حاصل كلامه ان نفع البصيرة ونفع ما يوجب الرغبة مختص بمن تحصيله اختياريا
لا قسرى لكن المحشى على الجامى الهمام لم يرض على هذا البيان وقال ناقلا عن مصاحح الدين رحمه الله
لا يخفى عليك ان هذا البيان يكاد يضحك عليه الصبيان فراجع ^{حديث}

[illegible]

ولا يكون عالم بدون تلك صفة
قوله تضيقها جهة وحدة فاعك تضيق قوله
جهة وحدة والجلت صفة كثرة وتضيقها بمدة
الصفة ليس للاحتراز عن مثل الشائع الكثيرة
للتعام وتيق العلوم المتخالف فانها ليست
بجهة وحدة لاذوقه نظر السيد الشريف الصفة
داود في كلية الحاشية السيد الشريف الصفة
من ان لا مانع من ان يعد مثل هذه المراتب
على جهة ولا من العلم الا ان يقال المراتب
متشابهة والامر ان يعد مثل هذه المراتب
ما هي ذاتها او صفة لا مطلق
عبد الرحيم
ثم ان ذلك الامر المتشابه
موضوع ذلك العلم
يكون موضوعات
الكثيرة في
ليس

فقد ان كانت من العلوم وهذا القيد مقتدر
عدها شيئا واحدا وتسميتها باسم واحد وتكون
الندوة لان لغز العلوم المدونة ليس لها
الغواشي وحدة كما يفهم ما بعد وكما بينه اصحاب
العلم قولوا لا تشترط في ذلك
ويعود قولنا لا تشترط في ذلك
لان كل علم لا بد من
مكتوبته تامه

قوله ان كانت من العلوم قيد لقوله وتفرد بها بالتدوين وحاصله ان جهة الوحدة على قسمين فالعلم وما لغيره فالاول ما يعتبر فيها جميع القيود المذكورة منها والثانية يعتبر فيها سوى الاخير وكيف لا مع انهم عدوا العكس كثرة تضبطها جهة وحدة وان كلام المحقق فيما بعد اشعر ان الكثرة المضبوطة اعم من العلوم وغيرها فراجع الحواشي من المكانين لمع ذلك اسم في الدارين زكريا الكندي عليه السلام
فظهر لك براءة كلامه من استدراك مع ان توجيه كلام العاقل
غير من تشنيعه منه
من قيد ان كانت من العلوم منه

قوله ان كانت من العلوم قيد لقوله وتفرد بها بالتدوين انما قيد به لان الكثرة اعم من العلوم بعد وصفها بقوله تضبطها جهة وحدة الذي لا يؤيده مضمونه الا في العلم بحسب الفرض كما كانت كذلك قبل ذلك بحسب نفس الامر كما يشعر به قوله لوحدة تلك الامور فان الاشارة الى ما مر من المخرج يكونها قبل ذلك اعم منها وما سياتي منه من قوله تضبطها صفة الكثرة احتراز عن المسائل المتكثرة المجموعة التي المخرج بخصوصها بعد وصفها بالامور المتكثرة التي كانت بهذه المثابة المختصة بالعلم المدونة بالنظر الى نفس الامر وما ذكره هنا بالنظر الى الفرض وان لم تكن الكثرة بعد وصفها بذلك القول اعم من الامور التي كانت بهذه المثابة المختصة بالعلم المدونة بحسب الفرض والذي كان كذلك قبل وصفها به اعم منها بحسب نفس الامر بل ان كانت بعد ذلك اختصت بتلك الامور بحسب الذهن كما كانت بعد اختصت بها بحسب نفس الامر فلا تدرج صفري القياس المشار اليه كبراه بذلك القول فيها بحسب الذهن كما لا تدرج فيها بحسب الخارج فيقال انها المسترشدة بالانصاف فلعلك تعقب على المحقق المقبول عند الاشارة في زرق

فان المراد به انه احتراز عن الامور المتكثرة التي ليست بهذه المثابة المذكورة هنا سواء كانت تلك المسائل او غيرها وان اخصت لى بالذكر على طريق التبيين منه ولا يلى كونها مضبوطة بجهة واحدة مستحسن بسببها عدها شيئا آة منه
وجه التام ان وان اخصت الكثرة بالامور التي كانت بالمثابة المذكورة فيندرج اصغر الصغرى في اوسط الكبرى بحسب الخارج كما ان عدا حد المتساويين كالانسان والناطق في موضوعات القضايا جزئيا اضافيا للاخر بمعنى انه مندرج تحت كل اى الموضوعات التي كان في قولنا كل انسان ناطق فان الناطق وكذا جميع افراد الانسان وقع في هذه القضية موضوعا حقيقيا للناطق الذي هو المحمول الكلى فيكون كل منها جزئيا له مندرجا تحته واذا كان كل من افراد الموضوع مندرجا تحته المحمول المتساوي له يكون مندرجا تحته اوسط الكبرى الذي هو عين ذلك المجموع ولقد افاد صنيع الجلال في حواشيه التهديد ان الاعم في موضوعات مندرج تحت الخاص بمعنى اندراج بعض افراده فيه كما ان احد المتساويين فيها مندرج تحت الاخر بمعنى اندراج كل فرد من افراده فيه كما في قولنا بعض الحيوان انسان فان بعض افراد الحيوان موضوع حقيقى للانسان الذي هو المحمول الكلى فيكون مندرجا تحته كذلك صرح الملوى في تقريره كما سبق قوله السلام وامامات المقدمات صفري فيجب اندراجها في الكبرى بان الصغرى مندرج في الكبرى بمعنى ان كل فرد من افراد اصغرها مندرج في مفهوم اوسطها ولو كان مساويا للاصغر لان مابية كل شخص او عارض اعم من ذاته ولو كان الاوسط اخص نحو بعض الحيوان انسان ناطق ثم قال بعد ذكره هذا مع غيره فعلم ما تقرروا وقررناه في سبيل المتن ان الصغرى ليست لى بهلية وصورتها مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها لى بكونها اى اندراج كل فرد من افراد اصغرها في مفهوم اوسطها في زرق

الاضافة بيانية
اي لفظ هو اسم علم لا ماصدق عليه عبد الحكيم مثال لما يصدق عليه آة منه
اي كل اسم علم اى كل ما يصدق عليه مفهوم لفظ اسم علم كلفظ النحر والعرف والفق اى احد معاني اسماء العلوم ذلك اذ يتأتى ان لفظ المنطق بل جميع اسماء العلوم تطلق على كذا وكذا ومنها المسائل والايضاح ان يقال كل ما يصدق عليه مفهوم لفظ العلم بدون تقدير المضاف اذ هو عين المسائل لا ما هو عبارة عنها ولو حذف العبارة وقال كل علم مسائل متشككة لكان اخصر واسم عن ذلك الكلف كما لا يخفى على كل من
وذلك ليس هناك لفظ هو عبارة عنها بل مفهوم وهو عين المسائل
لكن امثال هذه التامحات كثيرة من المصنفين المحققين بحيث لا يعد خطأ بل هو تمرين للطلاب وتشخيص للاذهان

والظن ان منشأ الاحتراز في الحقيقة جهة وحدة يشير اليه تفسيره من جهة وامر صار مكيما الى واستحسن الخ فاللائق في التفريع ان يقول فقوله جهة وحدة احتراز عن ضبط المسائل التي لانها وان كانت مضبوطة بكونها احكاما الى لكن ضبطها به غير مستحسن فلا يتحسن بسببه عد تلك المسائل الى الان ما لها واحد فتأمل على كل من
لان مراده بقوله احتراز من حيث للمادة الى جهة وحدة بالمعنى المذكور لامن حيث فالتام كما لا يخفى منه
قوله ان كانت من العلوم والا فلا يعتبر في تعريف جهة وحدة قيد وتفرد بها بالتدوين بل يبقى عاما ملا
لغير العلوم ايضا فتدبر وقروا
واقامة الموضوع فقد يكون وحدة
حقيقية كال موضوع علم الحساب وقد يكون اعتباريا كالمعلومات التصورية والتعديقية

قوله تعالى العجب ان لا يكون قوله تعجب على هذا من غير ذلك لان اكثر من هذا على التبادر والاحتياط

قوله تعالى العجب ان لا يكون قوله تعجب على هذا من غير ذلك لان اكثر من هذا على التبادر والاحتياط

قوله تعالى العجب ان لا يكون قوله تعجب على هذا من غير ذلك لان اكثر من هذا على التبادر والاحتياط

قوله تعالى العجب ان لا يكون قوله تعجب على هذا من غير ذلك لان اكثر من هذا على التبادر والاحتياط

الذي صار سببا لوحد الكثرة سواء استحسن بسببها عددها شيئا واحدا او لا ولا يشك
اي كما يوجد لسبب الجموع من جهة علوم على ان المراد بجمعة الوحدة الامر الذي صار سببا لوحد الكثرة واستحسن ان
انه لا يوجد على هذا الكثرة لا تضبطها جهة واحدة كالسائل المذكورة وما يقضي
عبد الرحيم اي ضمني ايضا اي كغيرها مضبوطة بجهة واحدة اي يبين العجب الى نهايته حسن عليه
منه العجب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان قوله تضبطها قيد وهي
ولا عجب منه لانه لم يقيد الاستحسان في تعريف الجهة بل في المثال منه ولهم عبد الرحيم وقوله جدا بوجهه الذي
لا احتراز في ادلا يوجد كثره لا تضبطها جهة واحدة فاعرف وقد اورد المتصنفون
اي ما استحسن بسببها عددها شيئا واحدا اي المتعرضون مستحسن
ليشرح الكتاب على قوله من حق كل طالب كثره انه لا يفيد المقصود وهو ان من حق
اي الغاربي ان يكون المنطق من البعض الذي ليس من كل طالب ان يعرفه بتلك الجهة منه
كل طالب لسبب المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذا الكثرة لكونها مهلة في قوة من
على جعل العلم للاشفاق ثم علمه النفي اي الجواب اي في الابرار اي تعلقوا
حق كل طالب بعض الكثرة فلما يفيد المقصود وهو ظاهر وكسبوا الامرين فستبوا
اي في نقطة كثره في قوله طالب كثره تامة وقد استحسن هذا البرهان واما
تارة بان التنوين في الكثرة للعموم كما في تارة خير من جارية وتارة بان المهلة عند علماء
هذه اقوال امير المؤمنين على رضي الله عنه في تعيين فدية الجارية اذا اقتلها من الحرم والمقصود انه يتصدق بها شيئا وعصا
البلاغة قد تكون في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الآخر واقول بهذا
والاولى ترك لفظ قد ويراد من قوله من حق كل طالب كثره الكثرة المطلوبة مع حق طالبها او كما اخرنا اليه في الاية
بناء على ان يعبر دخول كل على لفظ الطالب فقط ويكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين
وهو محال كثره على رأي الحكماء ولا على رأي المتكلمين عبد الرحيم فيكون كلاما عكسيا فيكون جريا على
المضاف من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجودا وعدما واما اذا اعتبر دخول
تحصيل المضمون كالمضاف في شمله لافراد متكررة فلا شك ان السور الداخلة على الجمع الاضافي يفيد شمول الافراد وعمومها منه
السور على مجموع المضاف والمضاف اليه بان يعبر الاضافة مقدما على السور فيكون

قوله تعالى العجب ان لا يكون قوله تعجب على هذا من غير ذلك لان اكثر من هذا على التبادر والاحتياط

قوله تعالى العجب ان لا يكون قوله تعجب على هذا من غير ذلك لان اكثر من هذا على التبادر والاحتياط

فان التور
داخل على مجموع الوصف
بان وصف الدرجات يايتي بها دخول
السور وهذا القياس في دخول التور على
المجموع لا في الاضافة كما لا يخفى

ص
لا العلم التفصيلي وعلى الوجه الجزئي كما ينظر
قوله ان يعرفها على ما هو المشهور من ان
المعرفة تستعمل في الجزئيات لكن يبقى
الكلام في ان المعرفة على الوجه الكلي ام
تكون على الوجه الجزئي كما قاله الفلاسفة من ان
تفاته عام بالجزئيات في قسم نزاع
ادركه بوجه جزئي في قسم نزاع

قال العكبي رحمه الله وعندنا ان
بين العلم والمعرفة لا وجه الكلي الا
مالموارد الى الجزئي على الوجه الكلي اذا
لوا العلم وهو غير المعرفة عنده بل المعرفة
مقصود بالثبوت الثاني فتأمل وانما التفصيل
الخصوصية احدى شيئين كل شي عن كل شي
يقينه ولكن شيئا واحدا وهو تعريف
بفتح الحاء المعجمة اه ولكن العلم غلط عام

المعنى ان من حق كل من يصدر عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب لكثرة على قياس كل حجة
يايتي فيه ودرهم لا فاد المقصود افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقول حقيقة اداننا
اليه التمسك بحبل التوفيق فلا تصنع الى ما اوردوه فانه وقع اوله من وقع فيه من
قلته التدبر وتبعه لما تون لمعهم مبقية التقليد عن التفكير وهم يحسبون انهم يحسبون
صنعاً لبس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبالجمل المقصود انه يليق
بجال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة تضبطها ضبطاً معتبراً (ان يعرفها)
اي تلك الكثرة المطلوبة (بتلك الجهة) اي تصورها بخصوصها بتعرفها فافوز
من تلك الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالي بتلك الكثرة وتكون
حيث تميزاً عما عداها فالعلم الى كل من تلك الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه الكلي
اذ الكثرة لكونها جزئياً يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي ومفصلة بالاحتمال بها
والمبشرة بكل منها وذا على تقدير امكانه لا يكون الا بعد الشروع في تلك الكثرة
وتحصيل كل منها فكيف يكون مقدمه للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله

كان قائل يقول لم يمكن ان يكون العلم
الحاصل من تلك الجهة لتو العلم التفصيلي
ويكون التفصيل مقدمة في حصول الجواب
ان التحصيل على الوجه الجزئي والتفصيلي
من تعريف ما هو من تلك الجهة لا يمكن
اصلاً ولو فرضنا امكانه فلا يكون ذلك
التوصيل الابلع الشروع في
المقصود اي في تلك الكثرة فكيف
يكون مقدمة والمقدمة ما جعلت امام
المتصور
كيف توصيف المسائل بالجزئيات قلت
انها وان كانت اجزاء العلم الا انها
جزئيات بالانتماء الى الكثرة فان تصنيف
جيبه فليراجع
صحيح الوارد حاصل فيه التعريف
ان ذلك تعريف الشيء على نظيره
لنوقف بان ذلك التعريف بالقياس
الى العلم المتكلم لا بالعلم
ايضا علم بالعلم لان ما
يقول تعريف الشيء الى ما
من لزوم علم الخاطب قبل لا يلزم
يجوز ان يكون المتعلم على ما
العلم فاذن التعريف بالقياس
ايضا علم بالعلم لان ما
يقول تعريف الشيء الى ما
من لزوم علم الخاطب قبل لا يلزم
يجوز ان يكون المتعلم على ما
العلم فاذن التعريف بالقياس

صلى الله على ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
اشارة الى ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
لأن المطلق يعرف الى الكمال وهو
لأن المعرفة تستعمل في الجزئيات

عبد القفور
صلى الله على ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
اشارة الى ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
لأن المطلق يعرف الى الكمال وهو
لأن المعرفة تستعمل في الجزئيات

قوله فيكون المعنى ان من هذا كل من يصدق عليه ان لا فاد المقصود يعني اما اذا اعتبر ذلك ليكون المعنى هذا اول بصير مأل المعنى كل طال
كل كثرة لان كل طالب كل كثرة من ما صدقنا مفهوم طالب الكثرة فيجوز اخذ قضية كلية موضوعها كل كثرة من الكلام لا فاد
المقصود افادة ظاهرة الا ان هذا الكلام على صرافته اذا اعتبر ذلك يكون كبرى لشكل اول ويفيد المقصود كما يشهد به تصوير للقياس فيما يأتي
يقول لان كل علم كثرة الخ وكل كثرة الخ مع قوله بعد هذا التصوير فقوله من حق كل طالب كثرة الخ اشارة الى الكبرى الى الكبرى المذكورة
في التصوير المذكور لانه لو كان مقصوده هنا ذلك لما صور القياس بذلك التصوير ولما قال ان ذلك القول اشارة الى الكبرى بل يقول
هو من مع ان ما قاله هنا في التوجيه هو الحق عنده ولعل انه لكان عند هذا التحقيق يقطع ما للفاصل العكسي هنا ويسقط ما قبله فسقط
ما قبله سقطا للعكسي وتامد ولا تعجل فان العجلة للشيطان لهذا والسلام لا بئس القبي

قوله فالعلم الحاصل من تلك الجهة اي من تعريف مأخوذ من تلك الجهة بتلك الكثرة فحذف في التفسير الاول من تلك الجهة وفي الثاني
صله العلم ولو اني باحد التفسيرين فقط مع ذكرهما فيه او ذكر احدهما وحذف الآخر اعتمادا على القرينة كما كان الآن حذف احدهما في احدهما
والآخر في الآخر اعتمادا عليهما لكان اخر نعم لو اني باحدهما لكان الاول ان يؤتى بالثاني لان فيه من المحر المستفاد من تعريف المستند اليه
بلام الجنتين ما ليس في الاول وهذه المقام مقام المحر لانه يشترط قوله ان يعرفها على ما هو المشهور من ان المعرفة تستعمل في الجزئيات
كونه يعتقد ان العلم الحاصل منه العلم التفصيلي على الوجه الجزئي وعدم صحته كون اللام فيه للبعد الخارجي بان يكون للاشارة الى
العلم المتقدم ذكره جلي لانه لا معنى للحكم بالعلم الموضوع بالاجمال على العلم الموضوع به تامد غرق

اعلم ايها الطالب المستند القناني بعد ذلك انه في يوم التناهي ان لما اراد الشارح المحقق الفنازي ان يقتضي اثر القوم في ابراهيم
او انك كتبهم امورا يتوقف عليه الشروع الخ ولو في ايراد بعضنا وارا ايضا ان يعلم علمه جري عاقتهم على تقديم الشعور بتعريف العلم
ليورد مقتضاها بهم تعريف المنطق بجهتيه قال اعلم ان من حق كل طالب كثرة تضبطها الى قوله وكل علم كثرة تضبطها الى قوله فجري
عادة العلماء الى قوله فنقول الخ مشيا بقوله الاول الى الكبرى ويقولون الثاني الى الصغرى جريا على طريق التعليم من تقديم العلم
على الاخصى كما يقدم الجنس ثم الفصل او الخاصة في التعريفات لينتج من القياس من الشكل الاول ان كل علم من حق طالب ان يعرفه
بجهة واحدة ذاتية او عرضية ثم لينتج من قياس صغرى سلمة الحصول ان المنطق من حق طالب ان يعرفه بجهة واحدة ذاتية او عرضية
فالمنطوق المجهول المكتسب من ذينكم القولين التذييلين ذكرهما الشارح المعلومين كون كل علم من حق طالب ان يعرفه بجهة واحدة ذاتية
او عرضية طلبا عرضيا تبعا وكون المنطق من حق طالب ان يعرفه بجهة واحدة ذاتية او عرضية طلبا ذاتيا اوليا لاجل ان يتوسطه بقياس معلوم
مقدما من خارج الكتاب ولما كان معرفة كل علم بجهتيه نظرية وكل نظري يحتاج الى البيان الى جري عادة العلماء بتقديم الشعور بتعريف
العلوم الخ والى تقديم رحمه الله تعريف المنطق باحدى جهتيه فصار مقصود الشرح رحمه الله من قوله المذكورين الاول والثاني اثبات
كون المنطق من حق طالب ان يعرفه باحدى جهتيه لاجل ان يحوض اولا في تعريفه باحدى جهتيه كما كان كون مقصوده هذا ظاهرا
من قوليه الآتين فجري عادة العلماء الخ فنقول المنطق الخ لا اثبات كون معرفة المنطق ما ينبغي ان يهتم به كما يجب ان يكون مقصوده
هذا من قوليه المذكورين الاول والثاني بناء على تقرير الفاظ العكسي الذي لول به ورعد على المحشى والعلماء عليهم ويعلم وجوب كون
مقصوده لهذا منهما عليه لمن تامد في تقريره والنصف لانه لو كان مقصود الشارح رحمه الله منهما هذا القول في آخر كلامه وتقريره
فجري عادة العلماء باهتمام معرفة كل علم وبطلبه فنهتم بمعرفة المنطق وتخوض في طلبه كما لا يخفى لمن تامد الا ان يقال ان من لازم
تقديم الشعور بتعريف العلوم الاهتمام به فذكر المزموم واراد اللزوم فما الحاجة للعدول عن الظاهر الى هذا والنسبة كلام المحشى
وغیره الى الصنف مع انه على تقريره يحتاج الى الحذف في القولين ولا زيادة عن تكلف الحذف في كلام المحشى وغيره هذا والتمسك
من آية القبي

قد تقرر في الحكمة ان الفعل الاختياري للحيوان مبنوق ببدأ اربعة مرتبة التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة
مطابقا او غير مطابق فان الداء الكلى لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ثم الارادة المنبثقة منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء ومن هذا
يعلم ان تصور المشروع فيه مقدم على الشروع ذاتا وزمانا وانه لا يملك بدون تصوره بوجه مخصوص فكلام الشارح مبني على ان
قد يندفع الطلب الى شيء مخصوص باعتبار تصوره بوجه اعم واخص من حيث انه مما يوجد فيه ذلك الوجه لا باعتبار رخصه
فلذا قال لو لم يتصور اولا اي قبل الشروع زمانا وذا تال كان طلبه وقصده متعلقا به حال عدم تصوره بوجه من
الوجه فكان طالبا للجهد المطلق في زمان طلبه وهو محال لا متنازع توجه النفس والاقبال منها على
ما لم يتصوره فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد تحصيله والعزم عليه فاندفع الشكوك التي
عرضت للناظرين سبكون على التصورات

قوله فلا يتصور طلبها بخصوصها مفرغ على قوله واما ان يتصورها لكن اذ قوله اذ الطلب التام لنفي القصور المتوجه الى قيد بخصوصها فان كان المراد بالطلب فيه مطلق الطلب وانتفاء المطلق يستلزم انتفاء القيد وعلية ان مطلق الطلب لا يتبع بدون ارادة تتعلق اذ كما يفهم من تفرغ نفي تصور طلبها المتوجه الى قيد بخصوصها على قوله واما ان يتصورها لكن التام الذي من شأنه عدم ارادة تتعلق بخصوص المطلوب فمع انه مخالف للواقع يكون بين المنطوق والمفهوم في كلامه تضاد وكان المراد به الطلب المذكور قبله يجعل الاول واللام للبعد الخارجي يرد على ذلك نفي تصور ذلك الطلب بدون اذ النقص فانه يكون هكذا اذ الطلب لا يتصور بدون اذ لكونه فعلا اختياريا وكل فعل اختياري لا يتصور بدون اذ فينقض بان كل طلب فعل اختياري معه ان بعضه يتصور بدون اذ مع ان المخالفة المذكورة هذا كما هي على ذلك فتجوز في هذا المقام غرق

قوله هذا الفاضل المحقق المذوق ان مطلق الطلب لا يتبع بدون ارادة تتعلق التام وقوله في ان يخالف للواقع التام على الاطلاق وقوله كما يفهم من تفرغ نفي تصور طلبها التام ممنوعات لان من شأنه صدق الوجود والذوق على امتناع الطلب الاختياري لا الفعلي بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب كيف مع انه يا ابن اختخاله اذا خرجت لطلب هذا الرفيق الزكي سماعيل الثاني من بين طلبة المسجد المحقق فلا تمكن بدون ارادة تتعلق بخصوصيته الثانية لان هناك افراد الطلبة غيره وبعد فلا تمكن طلبه بهذا الخصوص المعلوم من سواد الشرع جعوده بتلك الارادة السابقة بدون ارادة تتعلق بهذا الخصوص الثاني لان هناك فردا شلاني غيره فالحاصل ان الطلب فرع الارادة وهي فرع التصور وهو فرع تصور المطلوب بحسب وقدر طلبه واما كالمشهور بينهم من ان التصور بوجه ما يكفي للطلب فلعل المراد به ان يجوز له ان تلقى ذلك الطالب الزكي بالخصوص الثاني المذكور في طلبه بتلك الارادة المتعلقة بالخصوص الاول لانه جزئي له وفرد منه والكل يتحقق في الافراد وطلب الكل ايضا يتحقق فيها وذكر رمية من غير رام وكالغشور على الكثر عند الزيارة الى الصديق وما يفهم من قوله المحشى المذكور من قبيل الثاني كما يفهم من قوله الثاني ولئن اندفع الخ راجع وقامل لابن القتي فلا حاجة الى التخصيص والتقييد في كلام المحشى ولا منافاة بين مفهوم كلامه ومنطوقه تامه ولا تعجل منه

فمن لا يتخير فيها تخير فيه ناراه المعروفة لكن ما ظن الفقير في هذا الموضوع تخصيص قوله وكل فعل اختياري بالفعل الذي كان مع المطلوب الخاص ليكون معنى الكلام كقوله اي الطلب الذي كان مع المطلوب الخاص فعلا اختياريا وكل فعل اختياري كذلك لا يتصور بدون ارادة التام لعل لو بلغ هذا الفاضل لا يرد به انك التام

قوله اذ لولا ما انا الخ يعني المراد بقوله ان يعرفها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها بما فانتفاؤها اما بانتفاء المعرفة اصلا او بانتفاء المعرفة بخصوصها بان يعرفها بالمرشاه لها ولغيرها او بانتفاء المعرفة بخصوصها بتلك الجهة بان يعرف كل واحد منها بخصوصها والا ولا باطل وعلى الثاني يتصور طلبها لكن ربما يفوت ما يعنيه ويستغل بالايهيه وعلى الثالث يلزم التعذر والتعذر في تعليل اولوية معرفة الكثرة بالجهة اما ان يذكر ما يبطل جميع الاقسام او يقتصر عما يبطل القسم الثالث وهو التعذر لان النفي والاثبات يتوجهان الى القيد وهو قوله بجهة الوحدة كما يذكره الشارح يوسف السطلي من غير ذكر ما يبطل القسم الثاني بقوله حتى يامس اذ

قوله بل بوجه شامل لها ولغيرها مثله ان يتصور النحو بان ما يعرف به الاحوال قوله فلا يتصور طلبها بخصوصها اي باختيارها وانبعث الشوق اليها فقط من بين سائر جزئيات الوجه العام على انه فرد وجزئية قوله اذ الطلب اي طلب المطلوب بخصوصه فلا حاجة الى التكلف بتقدير قيد الغالب وهو ظاهر قوله لا يتصور اي ذلك الطلب المخصوص قوله بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب وتلك الارادة لا تتحقق حين التصور بالوجه العام للزوم الترجيح بلا مرجح على ما هو مضمون التقرير بقوله فلولم الى لم ينبعث منه ثوق الخ اي ان انبعث والحال انه لا باعث لانبعاثه هناك يلزم الترجيح بلا مرجح كما يؤخذ مما سيرهم في بحث تصديق الغاية قوله فلا يتحقق ارادة الخ فيمنع الطلب بخصوصها اي للزوم ذلك الترجيح المحال فروع

••• ولئن اندفع الخ كان جواب عن سؤال وهو ان المتصور بالوجه العام وان لم يجوز له الشروع في مطلوبه وطلبه بخصوصه بانبعث الشوق اليه فقط واختياره للزوم المحال كما قلتم الا انه يحتمل ان يقع فيه على انه فرد من الوجه العام وجزئي له اذ معلوم ان ذلك المتصور يصح ان يطلب شيئا من جزئيات ذلك الوجه العام من حيث انه جزئي له بلا انبعث الشوق اليه واحده منها بخصوصه فليكن ذلك الشيء مطلوبه فاقا بقوله ولئن اندفع الخ وما حسبه ان كما يحتمل ان يقع في مطلوبه يحتمل وقوعه في غيره فينبغي ان يمتنع الفوات والضياع وللاسه من ذلك فليتصوره بخصوصه فروع

قوله اي بسبب تلك الجهة
من تلك الجهة فان قيل لم يفسد
في هذا التفسير بالتبعية دون ذلك
الموضوعين للتبعية قلنا فان تلك الجهة في
التبعية على كونها صلة الشعور مقدرة واذن
صلة الشعور وتعلقها بالجهة والجهة
له فليس له تعلقها بالجهة والجهة
الجهة الاوجه واحد وهو كونه للجهة
لم يفسد لها هناك بها غرقا
والعرف بين الشعور والتصور انا اول
مراتب وقوف النفس الى حصول
الشيء مقادير
ذلك المعنى فتصور

قوله اي بسبب تلك الجهة
من تلك الجهة فان قيل لم يفسد
في هذا التفسير بالتبعية دون ذلك
الموضوعين للتبعية قلنا فان تلك الجهة في
التبعية على كونها صلة الشعور مقدرة واذن
صلة الشعور وتعلقها بالجهة والجهة
له فليس له تعلقها بالجهة والجهة
الجهة الاوجه واحد وهو كونه للجهة
لم يفسد لها هناك بها غرقا
والعرف بين الشعور والتصور انا اول
مراتب وقوف النفس الى حصول
الشيء مقادير
ذلك المعنى فتصور

(ويحصل الشعور بها) اي العلم الاجمالي بتلك الكثرة بتلك الجهة اوبسب تلك
والشعور اعم من الاجمالي والتفصيلي الا ان المراد به الاول والقريضة عليه ظاهرة عينية
الجهة بتلك الكثرة (قبل الشروع فيها) اي في تلك الكثرة والشروع في الشيء التلخيص
اي بقصد تحصيل الكل منه اي لفظه
اي طريق
اي المقارنة والمناظرة
اي لو يجز منه فتمتصها يرجع الى الكثرة والباء صلة الشعور فيكون على منوال الضم
ويكون التقدير يرجع ويحصل بتلك الجهة الشعور بتلك الكثرة
بقوله ان يعرفها بتلك الجهة
الاخر لكن قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ما سبق ذكره او الضم للجهة
وفيه تقدير قيود الشرح ليعني عليه ما سبق في قوله
عند من هو اهل
وبالباء سببية وصلة الشعور مقدرة ولتقولنا بتلك الكثرة واما التفسير
عند
اي بسبب تعريف ما يفوز من تلك الجهة
الخطوة
واما ان تصور الكثرة المضبوطة بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق طلبها اذ
اي لا بخصوصها ولا بوجه اعم ولا بتلك الجهة
لولاها فاما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس نحو الشيء وتوجه
الناطقة منه
الموضوع والتعريف والغاية
والالاف واللام فاشي للبعدى الشيء الغني بالمعروف
النفس نحو المجموع من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها لكن لا بخصوصها بل
اي لكثرة المطلوبة والغني المطلوبة حديث
اي لا يمكن في الغالب
بوجه شامل لها وغيرهما فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب يكون فعلا اختياري
مثلا ان يتصور الخواص علم يبحث فيه عن اعراب الكلمة وبنائها على كل شيء
اي متنازه حديث
لا يتصور بدو اية تعلق بخصوص المطلوب عن غيره فلو لم يتصورها بخصوصها
اي بالمطلوب المخصوص من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف حديث
على التبيين
حيث تمتاز عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم
اي عند التصور
والشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشيء
اي فرد كان متنازه
عنده المطلوب عن غيره فلا يتحقق اذ تعلق بخصوصها فيمتنع الطلب خصوصا ولأن

قوله اي بسبب تلك الجهة
من تلك الجهة فان قيل لم يفسد
في هذا التفسير بالتبعية دون ذلك
الموضوعين للتبعية قلنا فان تلك الجهة في
التبعية على كونها صلة الشعور مقدرة واذن
صلة الشعور وتعلقها بالجهة والجهة
له فليس له تعلقها بالجهة والجهة
الجهة الاوجه واحد وهو كونه للجهة
لم يفسد لها هناك بها غرقا
والعرف بين الشعور والتصور انا اول
مراتب وقوف النفس الى حصول
الشيء مقادير
ذلك المعنى فتصور

قوله اي بسبب تلك الجهة
من تلك الجهة فان قيل لم يفسد
في هذا التفسير بالتبعية دون ذلك
الموضوعين للتبعية قلنا فان تلك الجهة في
التبعية على كونها صلة الشعور مقدرة واذن
صلة الشعور وتعلقها بالجهة والجهة
له فليس له تعلقها بالجهة والجهة
الجهة الاوجه واحد وهو كونه للجهة
لم يفسد لها هناك بها غرقا
والعرف بين الشعور والتصور انا اول
مراتب وقوف النفس الى حصول
الشيء مقادير
ذلك المعنى فتصور

يترك بالبحر
 فكانت يترك تلك
 امانه يترك تلك
 كلنا او فائدة القيد
 الثالث لان
 والاشياء
 في الكلام

الفرع منه في حسين المصوب يمتدح جسيم وهو المصوب ويصنع و...

فہم

.. ولئن اندفع .. الى طلبها ليجب ان الكلام على مذهب الكليم المشترط لوقوع احد المتساويين وجود مرجح وذاع آخر
غير مجرد الارادة على ما بين في موضعه وحي يقابل ان من تصور مطلوبه بوجه عام كيف يتصور وقوعه فيه واندفاع السبب
ولو على انه جزئي لذلك الوجه مع ان الشرط لوقوع احد المتساويين وجود مرجح بوجه عام كمرجح لم يوجد لوقوعه فان ادعى هنا
وجود السبب والذاع فقد ترجح احدهما على الآخر وزال التساوي وذلك السبب اما وجه خاص بالمطلوب فذلك عين تصوره بغير الوجه
العام او غيره فيلزم ان يضم سبب اخر الى ذلك الوجه العام والمقدر خلافه ومحصل الكلام ان لا احتمال لوقوع احد المتساويين مطلوباً
اوتيره حين التصور بالوجه العام ولم يوجد مرجح آخر فامعنى قوله ولئن اندفع الحكم كيف تصوره فيلزم الجواب عن صفاته قد وثق
وامع الى ما قرنته على قول المحقق ولئن اندفع الحكم وتدبر بل يؤخذ منه جواب الاشكال منه

هـ
اي الاقسام التي ذكر المحقق في هذا المقام نقائضها الى لوازمها نقائضها لوان تلك الاقسام فيبطلانها يتحقق على كل من تحقيق الاقسام
وتحقيق لوازمها وكذا على بطلان نقائضها دليله اولاً وبالذات بل تنكسر الادلة باعتبار الوسطا في الجهات لان ارتفاع النقيض
يستلزم ثبوت العين وتحقق اللازم المادي يستلزم تحقق اللازم بلايين وبطلان اللازم مطلقاً يستلزم بطلان الملزوم و
تحقق اللازم عند تحقق الملزوم مما هو مخنوم
ذكرها الكلداني رحمه الله تعالى

وقد قال بان الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلاً لا يوجد في الخارج الا في ضمن
فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجرد احد خصوصيات الافراد واما الموجودات الذاتية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في
ضمن الخاص تارة ويتردد عنه اخرى ومطلق التصور لا وجود له في الخارج بل في الذهن فقط فلا يصح الحكم بانه لا يمكن تحصيله الا في تصورها
بوجه مخصوص
شرح الكلداني

هـ
فعلى هذا التحقيق اي على تحقيق المحقق امورا ثلثة في قول الشارح ان يعرفها بتلك الجهة مع تحقيق فوائدها بابطال نقائضها
ببطلان اللوازم اما تلك الامور فتصور الكثرة مطلقاً وتصورها بوجه بخصوصها وتصورها بخصوصها بتلك الجهة واما فوائدها فكانت
الطلب والامن من الفوات والضياع والامن من التعثر بل التعذر واما النقائض ولوازمها فهي ما يجرها المحقق آنفاً فقوله فائدة
للامر الثاني اي للتصور بخصوصها وقوله اما ذكر فوائدها جميع الاقسام اي فوائدها تلك الامور الثلاثة فالامر والقسم وتحدان في هذا
المقام وان كلام المحقق هنا مجمل على ظاهره فاستقام المرام نعم يجوز ترجيح هذا التحقيق على صورة اخرى فبفسادها جرت هنا
اودية التاويل تترى جعل الله تعالى سعي اهل التصنيف مشكوراً وذنب من تكلم عليهم مغفوراً
ذكرها الكلداني رحمه الله تعالى

ثم رأيت الرسالة العونية وكلام القدسي بحيث يؤخذ منها جميع ما ذكرته الى هنا فاجزئته على الموافقة منه
خلاف ما عليه يورث وقد ثبت وتسلو وخليك ويط وغيرهم من الجاهلهم من كون كلام المحقق هنا مبني على التسامح وخلاف الظاهر منه
قوله ان يعرفها كلام محتمل لامرين احدهما تصور الكثرة بوجه ما وفائدة امكن الطلب وثانيها تصورها بخصوصها وفائده
الامن من الفوات والضياع وقوله بتلك الجهة بعبارة او يخصه بتصورها بتلك الجهة بخصوصها وفائده الامن من التعذر
او التعسر فكان المناسب اما ان يذكر الشارح فائده القيد والقيد جميعاً او فائدة القيد فقط على قاعدتهم المقررة ارجاع النفي
والاثبات في الكلام المقيد الى القيد
يوسل السليط

هـ
اي الاقسام التي ذكر المحقق نقائضها الى لوازمها نقائضها لوان تلك الاقسام فيبطلانها يتحقق على كل من تحقيق الاقسام
وتحقيق لوازمها وكذا على بطلان نقائضها دليله اولاً وبالذات بل تنكسر الادلة باعتبار الوسطا في الجهات لان ارتفاع النقيض
يستلزم ثبوت العين وتحقق اللازم المادي يستلزم تحقق اللازم بلايين وبطلان اللازم مطلقاً يستلزم بطلان الملزوم و
تحقق اللازم عند تحقق الملزوم مما هو مخنوم
ذكرها الكلداني رحمه الله تعالى

وانما المقدمة معرفتها بحسب رسمه شرح شمسية
اي وليست معرفة العلم بحده وحقيقته ولا بوجه ما مقدمه الشروع فيه فامر منه على قول الحق ورتبته على مقدمة الخميني
على غير التحقيق في عمادى ظاهرة سواء على وجه البصيرة او لا كما هو الحق داوودى
ويحتمل ان يكون اشارة الى ما حقق بعض المحققين ان مقدمة الشروع في العلم معرفتها برسمه ولا يتحقق
الشروع اصلاً بتصوره بوجه ما فالعلم ذلك عمادى
اي لا على وجه البصيرة ولا على غيره منه

فائدة في ما يقتضيه قوله
بعد من الاشكال الواردة في قوله ايضا
مستلثة ان العلم يمكن ان يعلم كل
شئ عليه التميز ام لا لا يثبت في عدم حصول
التميز بالفعل في بعض المسائل كان الحكم
من العلم بجميع الاحكام الشرعية التي هي كالحكمة
من ادلتها التفصيلية الذي هو الغرض لا يثبت
وقوع الاداري في بعض الاحكام من الفقيه
صحيح وما يتكفى به ان يعلم ما من
المقدمة المانعة

اي فائدة نقيض الامر الثالث ؟

وهو تصور المطلوب

فمنه خل فائدة الامر الثالث في فائدة الامر الثاني فلا حاجة الى ذكرها ثانياً

فلا يشك في فساد قلوبهم

عطف بحسب المعنى على قوله وانما كان اه اى اما بيان الغزاة واما بيان الفجع اه منه

کالیخو مثلاً

ای الکثرة المطلوبة حدیث

وہیں ان کا مسئلہ تھا، اقلیت کے تعلق سے یہی مسئلہ تھا، اور یہی مسئلہ تھا کہ ان کے لئے کیا کیا ہوگا۔

ای الحاصلہ منہ وہی ان کلے مسئلہ لادخل لہا فی تلك المعرفہ لیس من انہو سکتان

ای کم بیقره کالاجار المنصوبه بحینه

فإنه على بصيرة في سلوككم (و) من حقّ ذكر الطالب أيضا (و)

۱۵۱ نقد حدیث

و ان لم يطابق الواقع في

كقولهم ثمانية المنطق غصمة الذهن عن الخطأ في الفكر على القائل

بأنه بالنسبة إليه قلتها وكثرتها في
بأنه الكثرة والاولى فائدة كثره فلا نية في

الحرف

[illegible]

لا يخفى ذلك من جهة

下

...فقط ...

۲۰۵

والفعل الذي عليه الترتيب
ان الفعل الاخرى التي
عن المكلف ان لا يرتب عليه
فائدة ذنبية او دينية او
العيب واللعيب واللعيب
لله الثالثة في كتب اللغة
للعيب بعض في القرآن
الفعل بعينه الذي ليس له
ولان العيب بعينه في زيادة
ولا فائدة وما الذي فيه
فهو لعيب بعينه في زيادة
حظ النفس في كبر في القرائن
والكلام في علم حرمة اللعيب
طريق علم حرمة اللعيب في
والعيب علم حرمة اللعيب في
شرح منكم

(ليزاد) الطالع بعد الشرع (جدا) اي جده وجهده على انه تميمه (ونشاطا)

عبارة عن الفائدة
اي هذه التفسير على انه حديث
لان التمييز فاعلى في المعنى

اي سروره وتلذه لوجدان بايمناه ويعتقد حصوله مكره فيه (ولا يكون)

الكلمة الشدة في العلة
هذه عطف المعلوم على اللازم وعدم صحته كونه حال معروفي فائدة

سعيه) وكده (عبثا) بلا فائدة في نظره او عرفا اذ لو اعتقد بالارتب عليه

اي في فكره لانه الواقع لا اعتقاده له فائدة في الجملة
اي في العرف حديث في الواقع وان كان معتقدا بها

فربما زال اعتقاده في انشاء سعيه لعدم وجدان المكسب بين ما يعتقد ترتبه

الفتور عدم الرغبة في الطلب
اي كالتصديق بترتب فائدة علم العرف حديث في الفخر

وبين ما حصله فيصير عبثا بلا فائدة في نظره فيقع الفتور في سعيه ولو

وبذلك هذا العبث عرفيا سعيه لانه قد فاته الفائدة التي في نظره وفكره ففاته

اعتقده بما لا يعتد به مما يرتب عليه لعد العرف كده فيه عبثا وبذلك يفرجه

كالتصديق باذنه فواته علم من العلوم التي كانت لك منها فوائد كثيرة
فوائد

ويضعف له فالعبث ما لا يرتب عليه فائدة اصلا او يرتب عليه ما لا يعتد به

لامعته ولا غيره لما اعتقد ترتبه
عبارة عن سعي حديث

ثم اعلم ان كل امر يرتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى

من المصاحبة
الغاية نهاية الشيء ومقطعه وطرفه امرك

غاية له ومن حيث انه يرتب عليه وغمرته ونتيجته يسمى فائدة فيها متغايران اعتبارا

فائدة
لا ذاتا لان المحييتين متلازمان

وتعان الافعال الاختيارية وغيرها لكن الفائدة منها ما يكون حاملا للفعل

فيعم الغاية فيما اعم من الآخرين مطلقا اذ بما تكون الفائدة مترتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفعل

على الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفعل تسمى غرضا ومن حيث

ودليل اعتبار كل هيئة فيما اعتبرت فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس

ان قصد ومرفعل لا جله يسمى علة غائية فالغرض والعلة الغائية مختلفان

ادبيت ما لم يحصل له بقرينة قوله في
التفريق فالعبث ما لا يرتب عليه فائدة
اصلا وما يقوله من ان لا يرتب عليه فائدة
على الفعل من لفظ عدم مع ان السببية
لا يقتضي وجود الموضوع وليس بكتاب ولا يصح
فيصح زيد المعدوم كاتبة تامه واياك والافضل
زيد المعدوم كاتبة تامه واياك والافضل
فانه من الفقيه حديث كجدي

قوله لوجدان بايمناه مع كون تلك الفائدة
التمتة معتدة بها ولا يفتي ازيد
النشاط وان وجد ما يمتنه كالنفي
انفي ان يزداد النشاط وان كانت تلك
الفائدة معتدة بها فالحاصل ان انتفاء

ما يحصل منه احد ما يستلزم
نفي الآخر وان اعتبر كل واحد منهما
كلمة ما اعتبر منه حكمته جلية

قوله او يرتب عليه ما لا يعتد به شامل
لكل قسم العيب العرفي والنظري بان
يراد بقوله ما لا يعتد به ما لا يعتد به
النظر في نظره واعتقاده يكون عبثا نظريا
وما لا يعتد به العرف فافاده قوله ما لا
يرتبه عليه فائدة اصلا اذ اعلمت
ما ذكرنا تعلم حصول كلام المحامي

على اقسام العيب الحقيقي والنظري
والعرفي حديث

العبث اما حقيقي
وهو الذي لا يرتب عليه فائدة
في الواقع والاعتقاد و
ما لا يرتب عليه فائدة اصلا اذ اعلمت
فقط فتقوله ليزاد جلا فان قلت في الانتفاء
الفائدة في العرف وقوله ونشاطا
ناظر الى عدم انتفاء الفائدة في الاعتقاد

في بعضه جلا فان قلت في الانتفاء
الاختلاف الاول فبانه لا يرتب عليه فائدة
موتة فتسمى في كسبه لا جلا لانه فائدة
فذلك يصير كسبه السابق غنيا ويصح الفتور
في سعيه الا حلف

وانما جعل ليزاد كسبه من القسم الثاني دون
الاول كونهما النسب به وذلك واما
الاخبار فلكونه قسمين الحاملين
فان الثاني

اهلل على كنهه
 الغرض على كنهه
 فليس على كنهه
 والبيان بانها كونه على كنهه
 الفاعل وانما كونه على كنهه
 ان يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون

ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون كذلك كالاعتور على كنهه لقوة الى زيادة
 عني فاجاب بقوله فان له الحق يعنى مراد الجيب العيب ما كان غائبا عن الفوائد والمنازع وافعاله مشتتة على فوائدها
 صديق وافعاله تعالى من الله القليل فان لها فوائد جمعة ومصالح لا تحصى ومع
 جواب سؤال مقدر وهو ان الفعل الخالي عن الغرض عيب فيكون افعاله كنهه
 ذلك غير معلل بالاعراض عند اهل الحق كما بين في موضع فامراد بغاية العلم
 غاية تدوينه وتحصيله ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية دعيت المدونة
 الى تدوين العلم وان علم ان من حق كل طالب الكثرة ايضا ان يصدر بموضوعية
 قيد به لانه لا موضوع لغية العلوم المدونة لانه الموضوع ما يبحث ولا يبحث في غيبها منه
 موضوع تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له زيادة تميز المطلوب
 لان التميز والبصيرة يحصلان بتصور العلم بكمه ج واما مجرد التميز فاحصل بالتصور بكم العلم وتبريقه كالإختصاص
 عن غيره وزيادة بصيرة في شروعه لان تمايز العلوم في ذاتها تمايزا معتبرا
 اي المنطقيين ضيان
 عند القوم يجب تمايز الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت من
 العلوم المدونة اه لم تفصيله بلا كلفة واستقام تفريع قوله جرى عادة العلماء
 اه وحصل الالفه وما يقال من ان قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه
 بطريق ذكر اللازم واردة الملزوم اذ بالتصديق بموضوعية موضوع العلم
 يحصل العلم الاجمالي بمسائل العلم فردود بان مع كونه محتملا للعبارة على

فليس على كنهه
 والبيان بانها كونه على كنهه
 الفاعل وانما كونه على كنهه
 ان يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون

فليس على كنهه
 والبيان بانها كونه على كنهه
 الفاعل وانما كونه على كنهه
 ان يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون
 الفاعل لا يقصد فان الغاية الطبيعية التي من شأنها ان تكون

قال المحشي الكدالي فيما سبق على قوله فقوله تضبطها صفة لكثرة احتراز عن المسائل التي ما عبادته لهذه لما ذكر المحشي رحمه الله ان
المراد بالكثرة فيما سبق الامور مطلقا لا خصوص العلوم وكان قول الشارح تضبطها قيد لها بذلك الاعتبار كان الاحتراز عن الامور
التي ليست بتلك المثابة لا من خصوص المسائل الى آخره وكتب على قوله الآتي لكن منها ما اعتبر ضبط التي اى اعتبره المدونون بالفعل الى
آخر ما قال وسيتأت منه ايضا في حاشية قوله ولان كل علم من العلوم المخصوصة ان المراد بتضبطها الضبط بالفعل وهو لا يكون الا في العلم
المدونة انتهى وهذا كما ترى مخرج في ان الكثرة وان كانت في نفس اعم من العلوم وغيرها الا انها يقيد بقوله تضبطها جهة واحدة ويخرج
عنها ما ليس من العلوم وكتب ايضا بعض الفضلاء على قوله المحشي في تعريف جهة الوحدة ان كانت من العلوم ان هذا القيد مستدرك
اذا لا ضبط جهة واحدة اصطلاحية لغية العلوم انتهى فليقل ذلك يقال قول هذا المحشي لا بد فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم
المدونة لكون الكثرة اعم من العلوم وغيرها عجيب مع ان قول الشارح ويحصل الشعور عطفا على قوله يعرفها فيكون معناه من حق
طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يحصل الشعور بها فقوله تضبطها صفة لكثرة وقيد لها احتراز عما ليس من العلوم فما معنى كون
الكثرة اعم وما الاحتياج الى قيد ان كانت من العلوم فالجواب ان هذا المحشي او ذلك المحشي الكدالي احداهما في لمدى اوفى ضلال
مبين فليجيب القادر من الناطقين بتميز الصحيح من السقيم قروته

والصواب الذي يظهر بعد تأمل ونظر مزيد اثبات ان الكثرة اعم من العلوم وغيرها وان قيد تضبطها جهة واحدة لا يخرج جميع ما ليس
من العلوم بل ينبغي نحو العسكر داخلا فيه وان لم ضبط معتبرا جهة واحدة عرضية اصطلاحية مثل كونهم مجاهدين مريدين لاعلاء كلمته
انهم لم حق طلبة ان يتصوره بتعريف مأخوذ من جهة واحدة العرضية وان يصدق غايته كان يقال العسكر لهم القائلون
لاعلاء كلمات الله وان فادته العزرو والجهاد واعلاء كلمات رب العالمين فقوله الشارح ان يعرفها بها وان يعرف غايتها عام شامل لثمة
واحد الموضوع وتصديقه والتعريف المأخوذ منه معلوم انه لا يتصور لغية العلوم فلوزاد الشارح كما قال المحشي وان يعرف موضوعها او جعل
قوله ويحصل الشعور بها اشارة الى لاه وان يزداد معه قيد ان كانت من العلوم اذ لا موضوع ولا تصديق به لكل كثرة مضبوطة بجهة
واحدة فاندفع الاشكال وحصل المرام وظهر ان كلام المحشي الكدالي المذكور مع ما قاله بعض الكرام من تشويكات الخبايا والالهام

٢١

فالمحمد المملوك العلام قروته

نوام العسكر فانه عبارة عن مجموع الآحاد فقط وهو موجود بلا شبهة الا انه ماهية وحدتها اعتبارية شرح المواقف

قوله الفاضل خليل في الاعتراض على المحشي الجليل قال المحشي الكدالي فيما سبق على قوله وكتب ايضا بعض الفضلاء التي فاقوله
ان المحشي الكدالي حمل بمقا بلتم الاولى كلام المحشي محمد امين بهذا فقوله تضبطها صفة لكثرة احتراز عن المسائل التي على التمثيل على
وجه اخرج واجرى الجهة مع ضبطها في الكثرة مطلقا علوما كانت او غيرها فتمت تلك المقالة منه قرينة على انه كتب مقالة الثانية
على قوله المحشي الآتي لكن منها ما اعتبر ضبط التي على طريق التمثيل واما ما ياتي منه على قوله الآتي ولان كل علم من العلوم المختصة
المدونة من ان المراد بتضبطها الضبط بالفعل وهو لا يكون الا في العلوم المدونة انتهى فالالف واللام في قوله الضبط للعهد او عوض عن
المضاق اليه والمراد ب ضبط المسائل بقرينة رجوع ضمير تضبطها الى كثرة مفردة بمسائل كثيرة فطاح الاشكال وانحلت لهذه عن
الاختلال وقوله وظهر ان كلام المحشي الكدالي التي فاقوله بل ظهر انه صادق الحق في تقرير المرام على انه سأل بوابه لمطل على
مولود الاقوال فما بال هذا ايجاله تشنيع مخترعاته على وجه الالام ولا يشكر نعمه بل يجعلها ذريعة لانواع الملام ويهرها متسرة
عوام بواكالهوام ويعد لها ما سولت نفسه والالهام ولا يأسى به فحاشا ان يسلم عن خلق سوى كتاب الله الملك العلام وسنة
رسوله عليه وعلى آله افضل الصلوة والسلام ذكرها الكدالي

قوله لا بد فيه من قيد التي اجاب عنه المحشي خليل وعمر الكدالي في حاشيتهما بان القيد كثيرا يترك اعتمادا على القرينة فاذا كان قوله ويحصل
الشعور بها اشارة الى التصديق بموضوعية الموضوع ومعلوم اننا يكون للعلوم فقد صار قرينة على حذف ذلك القيد فيجوز تركه
اعتمادا عليها وقوله لان الكثرة اعم من العلوم وغيرها اى لكونه الكثرة المضبوطة بجهة الوحدة اعم منها اذ قد صرحوا انها تكون
لها فلا مانع من عموم الكثرة المضبوطة بها منها فارجع اليه على قوله الشارح ان من حق كل طالب كثرة تضبطها التي
مع حواشي ذلك المحشين ثم لو اختلف في وجه ان جهة الوحدة وان كانت كذلك لكن المراد بالضبط هناك ضبط اعتبره المدونون
لاجل تدوينهم ومعلوم ان التدوين انما يكون للمعلوم فكيف تم تلك الكثرة منها فاقوله على تقدير تسليم يجوز
ان يعتبر واجهة غير العلوم مع ضبطها وان يذكرها قتيلا لها او لتوقف مسئلة علم عليها كما ذكر المحشي
خليل جهة العسكر في حاشية من ذلك المكان وبعض حواشي القناري في اوائل جهة افراد الانساق فقط
ما معنا بعض الافاضل من التعجب التام وتشنيعه على المحشي في تعميم الكثرة والسلام فقله ذكرها الكدالي

قوله
 جهة واحدة ذاتية
 بحيث لا يكون لها
 للوحدة لا يوافق
 وهو الموضوع لأن داخله العلم ومن اجزاء
 اما حقيقة او حكما وسامية
 اي الجهة الواحدة الذاتية فالتدبير
 باعتبار الجهة
 قوله كذا لا يلائم
 باعتبار اتحاد الصفات والمضاف اليه لا يكون
 العلم بين المثالين فليكن ان يكون للمثال
 مثله بالعلم بل لا فرق والاقرب الا ان اذ جمع
 مثله العلوم من قبله يدركه على ما لا ينفك من
 الاضافة من قبله موضوعات امباد
 ان اجزاء العلوم
 ومثله فقامه
 قوله راجع الى الجهة التي لا يورجى الى الجهة
 الواحدة المطلقة لا اذ جمع الى تكليف وجه
 وجه التعليم ولكن يلزم الاتساق في قوله
 وهي كونه لا يستلزم قوله ان يكون له سبع
 الجهة الاولى وليس مقناه ان يكون له سبع
 باعتبار جهة واحدة عر ضيه علما واحدا تابعا
 بعد المثال باعتبار جهة واحدة ذاتية بل مقناه
 باعتبارها جهة واحدة ذاتية علما واحدا تابعا
 قوله المحكي في كونهما تعدد ذاتية كاشف عن
 لكن الاول في انهم قد اوردوا
 ولو كان مقناه هكذا لا يكون مستلزما لانه
 في يكون مينا كلفته الحد العويلا صلا ام
 بائع ولهذا لا تعرف لنا على مجموع
 المعلقة بخلاف كون مقناه بعد
 المثال في هذا ليس لنا على مجموع
 اليها فيكون مستلزما
 قوله جهة الوحدة اي جهة مضافة الى الوحدة
 فليكن بالرفع صفة جهة وبالجر صفة وحدة فليكن
 اي كونه صفة وحدة من فان الوحدة لها صفة
 كثيرة والمرا وبان الامر ان الذي صار شيئا
 للوحدة الا اعتبارية تعلق الامر المتكثرة
 بان ذاته او على خلافه لا بيان وحدة تلك الامور
 المتكثرة بانها ذاتية او مضافة
 ولا يخفى ان في ذلك كون اقرب
 انها صفة تخوية
 قوله وتقديم الصلة
 ولكن من تقديم الصلة
 الفصل عليه للاهتمام
 وتوحيدها لا يلائم مقام خاص
 اعتبارها الخارج للتقديم وكذا ان يكون
 المقامات التي لا يلائم مقام الكلام
 قوله ولم يثبت كذا افراده بالتدوين اي جعل
 واحدا بالتدوين والتقديم بقية قوله
 طائفة طائفة والاولى افرادها بجميع
 طائفة طائفة والاولى افرادها بجميع
 التعريف ويجمع الطوائف الاخرى ويكون
 عند معرفتها بذلك التعريف من حيث
 شي ما يفتيه وحرف الهمزة الى
 ما لا ينبغي

قوله باعتبارها تعدد مسائله باضافة المسائل الى ضمير العلم ولو قال باعتبارها
 لان الاضافة تقتضي العبارة غالباً بين المضاف والمضاف اليه
 تعدد علما واحداً كان اوله (تقريبها) اي تلك المسائل الكثيرة (جهة واحدة) وتفسيرها
 وجه الصحة المشار اليه بقوله اوله انه مبني على المبالغة بغير يد مسائل من نفسه من قبله قوله فليكن فيها دارا فليكن في جهته من
 شيئا واحداً بعد ما كانت متعددة في انفسها ومتكثرة في ذاتها فليكن اما امر ذاتي
 باعتبارها لانها باعتبار وحدة الموضوع برهان
 اي الجهة الضابطة لتلك المسائل من
 كما اشار اليه بقوله (ذاتية) فهي مرفوعة على ان صفة جهة واحدة واما عرضي على
 اي للاهتمام الذاتية لانه اشرف من العرضية لتمامه
 ملجئ والضمير في قوله (باعتبارها) راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم
 او ليكن الصفة اقرب الى مرجعها
 الصلة للاهتمام لا للحرف او الحصر اضافي بالنسبة الى غير جهة الوحدة اذ باعتبار
 اي الى غير الجهة الوحدة فقط لا الى غير جهة الوحدة الذاتية اذ باعتبارها
 كذا من الجهتين (تعدد مسائله) المتكثرة (علما واحدا) اذ جميع مسائل العلوم
 اي في ان فيها تصديقات لان نفس المسائل تصديقات من
 مشاركة في انها تصديقات واحكام باور على اخرى ومع ذلك لم تعد علما واحدا
 المعطف تفسيره
 ولم يستحسن افرادهم بالتدوين والتعليم به جعل طائفة طائفة وعده كل طائفة
 الاول جمع بالتدوين لان يقال ان المراد افرادهم مشكلة وفيه تامل
 علما خاصا وليس ذلك الا بوسيلة امر ارتباطه بعضها ببعض وصار المجموع متميزا
 اي الموضوع والغاية كاحده بقوله سواء كان ذلك في كذا اقسام المجموع من المسائل متماثلة بذلك الامر في المجموع الآخر
 عن الطوائف الاخر سواء كان ذلك الامر موضوعا للعلم بان يكون موضوعات
 ولو قال بان يكون محمولات مسائله راجعة الى شيء واحد لكان اوفق كمن قال واحد
 مسائله راجعة الى شيء واحد او ثمانية بان يتحد مسائله في الغاية فالجهة الواحدة

قوله وتقديم الصلة
 ولكن من تقديم الصلة
 الفصل عليه للاهتمام
 وتوحيدها لا يلائم مقام خاص
 اعتبارها الخارج للتقديم وكذا ان يكون
 المقامات التي لا يلائم مقام الكلام
 قوله ولم يثبت كذا افراده بالتدوين اي جعل
 واحدا بالتدوين والتقديم بقية قوله
 طائفة طائفة والاولى افرادها بجميع
 طائفة طائفة والاولى افرادها بجميع
 التعريف ويجمع الطوائف الاخرى ويكون
 عند معرفتها بذلك التعريف من حيث
 شي ما يفتيه وحرف الهمزة الى
 ما لا ينبغي

قوله ولما هو المراد في تعريف الموضوع
في تعريف كونه هذا المعنى مع انه غير مذكور في
الترجي وعدم تعقيد كونه مراد كونه في
تعريف الحق وفي هذا القول وفي
كلها وفي الثلاثة مع انها مذكورات
في المراد في الكل هذا المعنى ليدل مع
وفي حديث مالوف غارق
عنه الا

و في خلد في انبات النسبة الاجابية
عازق
صا
و تحققت انباته بدو
التعليق بالاعتدال
است

وتمت نسبة الايجابية بدون الاستدلال

وغير ما في
وزعم بعضهم لا تتلوه من صلاة
٢٣

اعلم من الثالث قطب الله يكون الشافعي
عبد الوكيل

فإنه إن المسئلة قد تكون فردية
يزيل عنها خفاءها أو لا
يزيل عنها خفاءها أو لا

الشريف في شرحه
على
صحة
والاعمال

تكون محملا
المسائل ومفوضاتها
لا عرضي

[illegible]

قوله ولما لمواظبة التمايز التي كانت اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره لان العلم لا يعتبر به رجوع المحولات الى محمول العلم ولا تمايز العلوم بتمايزها وكيف وصاحب التوضيح شرح التقييد قال والمشهور ان الشيء الواحد لا يكون موضوعا لعلمين اقول هذا جائز لان بعضه ان يكون لشيء واحد اعراض ذاتية متنوعة الى مختلفه بالنوع بحيث في علم من بعض انواعها وفي علم آخر عن آخر فيتمايز العلمان او العلوم بالاغراض المبحوث عنها وان اتحد الموضوع وذلك لان اتحاد العلم واختلافه انما يوجب المعلومات اعني المسائل وكما يتحد المسائل باتحاد موضوعاتها بالرجوع الجميع الى موضوع العلم ويختلف باختلاف المحولات وتختلف باختلافها فكما اعتبر اختلاف العلوم باختلاف الموضوعات يجوز ان يعتبر باختلاف المحولات بان يوجد موضوع واحد بالذات والاعتبار ويجعل البحث عن بعض الاعراض الذاتية علما وعن البعض الآخر عما آخر فيكونان علمين متمايزين في الموضوع متمايزين بالمحمول انتهى مع بسط فاجاب بما اجاب به العلامة التقفازي عن اعتراض صاحب التوضيح على ما هو المشهور من انه لو اعتبر التمايز بالمحمول كما اعتبره لزم كون علم واحد علوما جمعة اذ ما من علم من العلوم الا ويشتمل موضوعه على اعراض ذاتية متنوعة فلكل احد ان يجعله علوما متعددة بهذا الاعتبار مثلا يجعل البحث عن فعل المكلف من حيث الوجوب علما ومن الحرمة علما آخر الى غير ذلك فيكون الفقه علوما موضوعها فعل المكلف فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف فانه مهم على كل حال

اي بالمحولات الراجعة في علم الى محمول هو عرض ذاتي للموضوع الذي هو بعض من انواع اعراضه وفي علم الى محمول آخر هو كذلك متما

في هذا الجعل لا فرق فيما نعلم بين محمول العلم وموضوعه لان محولات المسائل وان كانت اعراضا ذاتية متنوعة متعددة في انضمامها الا انها راجعة الى محمول العلم من غايته وهي للفقه معرفة الحكم الشرعي تامة والله اعلم

حديث

قوله لاشتماله على طوائف كثيرة من المسائل ان اراد ان محولات مسائل العلم متعددة وان اتحد الموضوع وتعدد ما يتعدد وطوائف المسائل بحيث يفضى الى تعدد العلوم فسلم كمن موضوع المسائل كذلك فان المسائل متعددة وان اتحد المحمول كالموصل والقياسي موصل والبسم والبرهان موصل والفعل المضارع مرفوع واسم كان مرفوع وهكذا فلما اعتبر التمايز بالموضوع لكان علم واحد علوما جمعة ايضا وان اراد ان محولات مسائل العلوم لا يمكن رجوعها الى امر واحد بخلاف الموضوعات فمنوع اذ يمكن رجوع المحولات ايضا الى امر واحد كرجوع مسائل المنطق الى الایصال ومحولات مسائل الاصول الى الجهة وان اراد ان محولات المسائل كثيرة بحيث يتعسر ويستبعد رجوعها الى امر واحد بخلاف الموضوعات فانها اقل بالنسبة للمحولات فاستحسن رجوعها الى امر واحد بخلاف المحولات ككثرتها جدا قوله ولو اعتبر التمايز اي مع تعسر رجوعها الى امر واحد هو محمول العلم لكان علم واحد مشتمل على اعراض واحوال ذاتية لا تخصي موضوعه كما لو شان جميع العلوم علوما جمعة بعموم المحولات وليس كذلك كما نشاهد فهذا مع كونه خلافا لظاهر العبارة ينافي ما قرره في السؤال من ان محمول العلم ما يتحد اليه محولات مسائله الا ان يجعل هذا جوابا منيعا يمنع الرجوع والاول تسليميا تامة وبانه التوقيف

هذا على كل حال

هـ يقولون تمايز العلوم التي والاولى ان يتعسر ايضا لا اعتبار رجوع الموضوعات الى ما يعبرها ليكون اشارة الى كون ما لو لمنا دليلا لا اعتبار للموضوع في جهة الوحدة كما تعرضت لعدم اعتبار رجوع المحولات الى ما يعبرها ليكون اشارة الى كونه دليلا لعدم اعتبار التمايز بتمايزها ليكون اشارة الى كونه دليلا وان قيل لما تعرضت لا اعتبار تمايز العلوم بتمايزها كتنفي عن نتيجة ان لم يكنف بالتعرض لعدم اعتبار تمايزها بتمايز المحولات عن التعرض لعدم اعتبار رجوع المحولات الى ما يعبرها غرق

وان قيل لم تعرض له لذلك مع انه استدل على عدم اعتباره فيها فامع الاستدلال على الشيء ما خذوا ما استدل به قلنا ان الاستدلال هناك على عدم اعتباره فيها واما الاستدلال هنا فعلى عدم اعتبار نفس الكيفية التي لو اعتبرت لكان اباها وان كانت الاشارة بالتعرض الى عدم اعتباره فيها غرق

وانما اعتبر الموضوع في تمايز العلوم بذواتها دون المحمول وان امكن ان يعتبر لان المقصود من العلوم بيان احوال الموضوعات من حيث انها احوالها والاحوال ليست مقصودة بالذات بل لانها احوال لتلك الموضوعات قوله احمد

هـ باعتبار رجوع التي بيان كيفية كون الموضوع جهة الوحدة لا دليل اعتبارها فيها فان دليله كون المقصود من العلوم بيان احواله وكونه يطلب المحمول لذاته بشهادة الاستدلال على عدم اعتبار المحمول فيها يكون المقصود من العلوم بيان احوال الموضوعات والمحمولات صفات غرق

قوله المشاركة في الانتساب أو العلم ان انواع المقادير الموضوعية لعلم الهندسة تشارك في الانتساب الى غاية الموضوعات المذكورة في الاقسام والاشياء والاشياء الكثرية قد تكون متساوية ووجه التشابه ان يكون اما ذاتي كالقسط والسطح والجمع التعلبي تشارك في موضوعات الهندسة فانها الذات في الجنس اعني الكم المحصل القار واجزائه والادوية والاغذية وما

حقيقية كالعَدَد الموضوع لعلم الحساب (او اعتبارية) بان يكون اشياء
 اي العدد المطلقة لا الحاصلة في المادة فقط كما قيل لان المباحث قد يبحث عن العدد الفارقة فراجع
متعددة متباينة مناسبة يعتد بها في امر واحد اما ذاتي كما انواع المقادير المشاركة
 اي انواعها وحقائق مختلفة تمام
فيم لعلم الهندسة وكما لكتاب والسنة والايحاي والقياس المشاركة في الدليل
 اي في المقادير التي يوجبها تلك الانواع
الذي يوجبها لعلم اصول الفقه او عرضي كوضوحات مسائل الطب المشاركة في
 الاضافة بيانيتها
الانتساب الى الصفة التي هي الغاية في ذلك العلم وكالمعلومات القصورية
 صفة الايضال
والتصديقية المشاركة في الايضال الى المجهول الذي هو عرضي لهما لعلم المنطق
 والى هذا ذهب اهل التحقيق
عند من يقول موضوع المنطق المعلومات القصورية والتصديقية واما عند
 وهذه البحوث لولا ناعبد الرحيم
من يقول موضوع المعقولات الثانية فهو واحد وحدة حقيقية كذا قيل
 وهو المعقولات الثانية ايضا قسما تصورية وتصديقية وسيجي ان يدعى هذا البحث ان شاء الله تعالى
وفيه بحث (و) تضبطها ايضا (جهة وحدة عرضية) وهي الامر العرضي الذي
 اي لجهة وحدة ذاتية
سبق منا الوعد انه لكن هذه الجهة (تتبع الجهة الاولى) الذاتية في كونها
تعد باعتبارها ايضا المسائل الكثرية علما واحدا لكن الاولى لكونها امرا
ذاتيا لها فضل ورجحان على الثانية لكونها امرا عرضيا على ان الغاية تامة
 اي مع

واعلم ان الاشياء الكثرية قد تكون موضوعات لعلم واحد بشرط ان تكون متساوية ووجه التشابه ان يكون اما ذاتي كالقسط والسطح والجمع التعلبي تشارك في موضوعات الهندسة فانها الذات في الجنس اعني الكم المحصل القار واجزائه والادوية والاغذية وما

قوله المشاركة في الانتساب الى العلم ان انواع المقادير الموضوعية لعلم الهندسة تشارك في الانتساب الى غاية الموضوعات المذكورة في الاقسام والاشياء والاشياء الكثرية قد تكون متساوية ووجه التشابه ان يكون اما ذاتي كالقسط والسطح والجمع التعلبي تشارك في موضوعات الهندسة فانها الذات في الجنس اعني الكم المحصل القار واجزائه والادوية والاغذية وما

المظنط بل من نظر اليها
 يتوقف على حصولها
 لان حصول تلك الطالب يتوقف
 على حصول النظر الصحيح وحصول
 الكسبية في الاكساب منها
 بين القوة العاقلة وبين الطالب
 وانما كانت المظنط آلة لا توهبط
 فيه مرفوح تاكس
 مرفوح
 المظنط بل من نظر اليها
 يتوقف على حصولها
 لان حصول تلك الطالب يتوقف
 على حصول النظر الصحيح وحصول
 الكسبية في الاكساب منها
 بين القوة العاقلة وبين الطالب
 وانما كانت المظنط آلة لا توهبط
 فيه مرفوح تاكس
 مرفوح

قوله واما تعريفهم كما انه يدفع ما عسى ان يتوهم انهم عدوا تصديق موضوع الفن من مقدمة الشروع والحال انه يتوقف على معرفة لا متناه الحكم من اجل احد طرفي القضية فتعريفهم لها لا اجل تحصيلها وكونه من مقدمة تلك المقدمة قوله موضوع الفن اي ما صدق عليه كاشعره التمثيل بتعريف النحاة للكلمة ومقابلته بالمفهوم قوله فلكونه من المبادئ التصورية وهي التصورات التي يتوقف عليها مسائل العلوم وتكون منشأها وهي حدود الموضوعات واجزائها وامراضها الذاتية وذلك لان مال العلم هو التصديقات بثبوت الاعراض الذاتية لموضوعه وقد بين السعد وغيره التصديق مطلقا وان لم يتوقف على التصور بكنه الحقيقة لكن ليس التصور باى وجه كان يكفي فيه بل يتوقف على نوع تصور يقتضيه ويخصه ومثاله بان التصديق بان هذا الشيء ضاحك يتوقف على تصور بان هذا انسان وبانه ماض على انه حيوان وكذلك اثبات الاعراض الذاتية لموضوع العلم يقتضى تعريفه بالوجه الماوى كالا يذهب على من تأمل في تعريف العرض الذاتية على ما هو التحقيق قوله لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع كأن يقال موضوع المنطق المعلومات او بالعكس فانهم قدروا ان تصديقه يكون بعد صيرورته موضوعا وهي بعد البحث عن عوارضه الذاتية في العلم وهو بعد تعريفه فبين ما ذكر ان تعريفهم له وقع لاجل هذا البحث احصائه لكونه مقصودا بالذات ولعدم احتياج التصديق المذكور الى ذلك قوله ان المتوقف عليه لئلا يأتى الذي اعتبر موقوفا عليه في مقام ذلك التصديق وحصل لاجله اصاله تصور مفهوم موضوع الفن على ما مر كأن يقال ما يبحث في المنطقة عن عوارضه الذاتية لوقوع احد طرفي تلك القضية اما موضوعا فيها او محولا واما ما صدق عليه وان كان يقع كذلك ايضا لكن تصوره حاصل بالتبع من تعريفه المذكور واما ما قاله ابغاضا اثبتنا الا علام فيما بسطوا التحقيق لهذا المقام من ان تعريف الماحدق لما جعل من المبادئ لم يتبع جعله من المقدمات للزوم انهم يجوز فيه الى التفسير لا اعتبارا على ان السيلكون في حواشيه على شرح المواقف اشار الى ان كون الشيء من مبادئ الشروع لا ينافي كونه من مبادئ العلوم انه كس المحنة حسن على اشار في حواشيه عليه الى ما قالوه من المناقاة فذلك وجهة لمموليها والله اعلم

ذكر يا اهل البيت

قوله واما تعريفهم اي تعريف كثير من العلماء موضوع الفن اي ما يصدق عليه لفظ الموضوع فلكونه من المبادئ التصورية اي مع توقف معرفة المسائل على معرفة فلا يرد ان تعريف مطلق الموضوع منها فتح الغالب

٢٩

لم يبق احد من المبادئ التصورية كما يعرفه من حقا
معنى المبادئ وتعريفه وتعريف قسمية التصورية والتعريفية
فروشه
فه ان معنى كون تعريف الموضوع من المبادئ التصورية يتوقف
معرفة بعض المسائل على معرفته لوقوعه جزء قضية يحكم عليه
فيها كما قالوا الكلمة اما معرفة او مبينة فليبراجع قروشه

قوله فلا يرد ان تعريف الخ يعني اذ ضم اليه مفهوم

بل معنى كون تعريف الموضوع من المبادئ كونه ما هو منشأ لانفس
المسائل وانعقادها كما قرروه فينبه وبين توقف معرفتها فرف
هلى فتأمل ذكر يا اهل البيت

هذه المعية لا يرد ان تعريف ما صدق الموضوع المطلق
من تقييده بالذى الواقع ذلك الماحدق موضوعا لاي
مسئلة كانت من مسائل الفن ولو كان غير موضوع
من المبادئ التصورية فظهر براءة كلامه لئلا عن طعن
الفاصل خليف وغيره فتدبر ذكر يا اهل البيت

اي معرفة جميع مسائل ذلك الفن اجمالا وعلى الوجه الكلى كما هو مراد
ذلك المحنة اذ من المقرر ان موضوع الفن من جهة الوحدة العنابية
لمسائله وان الضبط يكون بتعريفه الماوى الماخوذ منها منته

قوله والثلاثة الاول لا تقبل التعريف لانه كلا منها شخصى حقيقى او اصطلاحى على اختلاف في انه هل يشترط في اطلاق اسم العلم على
المسائل المخصوصة كونها في محل خاص او لا يشترط خصوصية المحل بل يشترط خصوصية التاليف فبذلك يشترط وانهم المسائل الخاصة القائمة
بالعلم اللانظ الاول فعلى هذا لا يكون ما نعلم ونقره على ما به مثله ويكون العلم شخصيا حقيقيا والحق ان العلم عبارة عن المسائل
المخصوصة سواء علمها زيد او عمرو فالمعتبر خصوص التاليف لا المحل اى لا يشترط خصوصية المحل ووحدته فعلى هذا ليس العلم شخصيا
حقيقيا لعدده بتعدد بحاله لكن العرف عده واحد لعدم تعدده باعتبار ذاته كس اصطلاحا على مثل هذا المؤلف الذى لا
يتعد الا بتعدد الحال شخصيا وانما لا يحده الشخصى لانه معرفته لا تحصيله الا بتحصيها شخصياتها بنوعشارة او قرآنه من
اوله الى آخره والتعريف انما يشتمل على مقومات الشيء دون شخصياته ويمنع عدم تحديد الشخصى بانه مركب
اقبال من الماهية والشخصى فلم لا يجوز ان يحده بما يفيد معرفة الا مربي في زيد الماهية الانسانية واما آخره ولو
الشخصى ثم ان قوله والثلاثة الاول لا تقبل انه سم لانه التعريف الذى لا يقبل الشخصى لتعريف الحقيقة
واما اذ قصد التميز فكس ومقبول في الظاهر ان تعريفات العلوم حده ودرجوس سمية قصد بها التميز ولذلك تراهم
يعرفون العلوم باعتبار المعاني الثلاثة الاول في عرف العلم بالقواعد فباعتبار المعنى الاول ومن عرف
بمعرفتها فباعتبار المعنى الثاني الخ تأمل في المقام
تذكرة يوشى السلف

هذا التعريف بالتحريك
 المقادير التعريفية اصطلاح
 الذي يفي بطلان ما لا يمكن تعريفه بغير تحصيل
 التعريف بالتحريك
 المقادير التعريفية اصطلاح
 الذي يفي بطلان ما لا يمكن تعريفه بغير تحصيل

كل اجمالي شامل لجميع تلك المسائل والثلاثة الاول لا تقبل التعريف بالطريق
 اي المسائل اجمالا
 المعتاد وانما يوصل اليه ويعرف بتعريف جامع وما نفع بالاعتبار الرابع والمنطق
 في اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت ومبروف يفهم منها المعنى ويقطع على
 الادراك انهم من ان يكون تصور او تصديقنا او غيره
 ادراك المعقولات ويخص المعنى الاول باسم النطق الظاهري والباطني
 اي الكليات
 ولما كان يتقوى كلا معني النطق بهذا اللفظ استقيم اسم من النطق وسمي
 اي ظهر النطق بكلا معنييه
 بالمنطق فكانت منبع النطق ومعدنه ووجه بانرا مفهوم كل اجمالي يفصل قوله
 يقال ما مانع من كون المفهوم الكلي ان لا يوضع لهم العلم بانرا والمثاني ثم وضع ثانيا بانرا ذلك المفهوم على ان يكون
 (علم) اي اصول وقوانين (يبحث فيه عن الاعراض الذاتية) وتو الخارج المحول
 اي العرض الذاتية التي هي عليه الاعراض الذاتية والجمع على واحد متكرر الذات
 على الشيء اللاحق له اما لذاته بلا واسطة في العروضا اي لا يكون هناك امر
 اي باعتبار استبعاد الذات بخصوصها بل لا يوجد في غيرها مع ما هو موه قسوة جاسي
 يعرضه العارض بالحقيقة وبواسطة يعرض للمعرض فلا يكون هناك عروضه
 هذا جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان هناك امر يعرضه آه فلا يكون هناك عروضه فاجاب بقوله لا يكون آه تامه ق
 بل عروضه واحد منسوب الى الواسطة اولاً وبالذات والى العروض ثانياً وبالعرض
 اي اجماله ان فيه مناقشة منه وهي الخرج الى الفعل على شبهة التدرج قاسية
 كما اشتهر في الحركة بالنسبة الى السفينة التي عارضتها لها بلا واسطة وبجائزها
 اي اخالات معنى اما لذاته بلا واسطة في العروضا كذا في المعنى آه تم
 بواسطة السفينة وهي المعنى بالواسطة في العروض فاليعتبر في العرض

يقولون لا بد من ان يكون تصور او تصديقنا او غيره
 يحصل بتعريف كالمعنى النطق بالذات في اللغة
 والاشياء المعقولات التي هي في اللغة
 لا بد من ان يكون تصور او تصديقنا او غيره
 يحصل بتعريف كالمعنى النطق بالذات في اللغة
 والاشياء المعقولات التي هي في اللغة

هذا هو المقام الذي لا يمكن تعريفه بغير تحصيل
 هذا هو المقام الذي لا يمكن تعريفه بغير تحصيل
 هذا هو المقام الذي لا يمكن تعريفه بغير تحصيل

قوله بشرط ان يكون
متناويا قال المحقق الكاظم
لولا انهم وجدوا من الاعراض
الذاتية يلزم خلط
متناوي العلم الا ان
يكتسب الا انه لا
شعره كيف
اشهر لا
١٤

کالعدمی قاریں کی حیوانیت اور اس کی اسباب سے مراد اللہ تعالیٰ کے عذاب ہے

۳۴ جزه

قوله من حيث نفعا في الايصال ولقد
علمنا من هذا ان موضوع المنطق لا يشك
على موضوع مثله بل على ذاته مقول
على كثير من متفكرين في الحقيقة نوع ولا
على موضوع مثله بل على تقابل على ما
تمت حفاظت مختلفة قولاً عرضياً عرض
عام لانه لا ينفع ما يصدق عليه ذلك العنوان
في الايصال وان موضوع المقدمه الماهية
من طرء تعريفه ولا كما يبحث فيه عن
الامراض الذاتية للتصورات و

هذه المحصلين فعلم من هذه التحقيق ان كلمة عن في قوله عن الاعراض الذاتية

التصورية الامور الحاصلة صورها في العقل مجردة عن الازمان والتصديقية
كصور صورة الحيوان الناطق فانه مجردة عن الازمان وكذا جميع الاقوال الشارحة والكليات الخمسة
بما حصل ادراكها على وجه الازمان كوقوع النسبة او لا وقوعها المدركة على وجه
كصور صورة قولنا لانه متغير وكل متغير حادث على وجه الازمان وكذا جميع القضايا والاقبيسة رتبة الله

(في الايضال) اي في ايضال العقل (الى) تحصيل (الجمولات) تصوّرية
وكونه ظرفا مستقرا على مذهب واما على مذهب آخر فهو ظرف لغوي غارت

على ما هو المحقق من ان الظروف المتفق
 علىها مشتركة في معنى الفعل واداة ولو كان
 خاصا

٣٥
التصديقات من حيث تنقها في
الايجال فهو من المنطق لا يشتمل
على ثباتها المتأينة لانها ليست
من المنطق لما قلنا فالخاصة منها
المنطقية لم ارها بوجيد ولا يقال
حكمة عدم الرأي كذلك ان العلم لا يشتمل
فيه الا على البحوث الذاتية
والعلم والمنطق فيهما من العرف
الموضوع في المنطق اذ فرق بين الذاتية
فيها ان ذكر ما ليس به العلم في
كتبه ولا شئ في ذكره في
معرفة ما فيه يعرف في
الطالب وشئ في

الفرعان الى محالا
ان الامم منه
الاولان
يكتب

كان معناه ان يتوقف عليه
 واذا حكم على الجواهر
 كان معناه ان يتوقف عليه
 حركه فراجع
 واما باعتبار كون فردا من افراد مطلق المد
 فيقولنا لانه قول دال على ما ليسه الشئ و
 كل واحد اياه فانه مركب مما جسي وفضل
 هلنا ما فيقولنا لانه مركب مما جسي وفضل
 قريبين وكله ما هو مركب اياه فهو حد تام فهذا
 حد تام واسم اعلم
 قوله يلزم ان يكون جميع اياه لو كانت
 المنطقه فاعني يلزم ان يكون جميع
 معنى مثل المنطقه بعضا من مثل
 والا فالصواب ان يقال يلزم ان يكون جميع

اي عن الاعراض الذاتية فقط كما مر

كل من طبع في امانة لا بشرط شيء او نموذجك نحو : علم قيم التصورات والتصورات بالحيثية المذكورة في

هذه الامور جهة النفع اما لا
تصورية او تصديقية هي اي سوى المنطق فلا يلزم جزئية الشيء لنفسه

في المنطق

لا حظ قلب آة التصوري والتصديقي ان بعد ما عرفت مجموع القيد في الموضوع لالا الامراض كما

سَيُتَعَفَّى ابْنُ الْعَقْلِ الدِّيْنِيَّةِ وَلَا بَدْسَ الْقَيْدِمْ وَلَكِ الْقَيْدِمْ

فَالْإِصْلَاحُ صَحِيحٌ كَمَا فِي صِلَاةِ الْإِتْقَانِ عَلَى الْعِلَالِ وَالْإِصْلَاحُ وَالْإِتْقَانُ

وهو لا يملك البقية الا بعد اوائى كالكلية المنسوبة والقضايا

للوغية اذ اقامت الاغراس في الداية المجرية في المنطق المطلوب ابتداء

۱۱۰۰ هـ: فایض بن محمد از - زبیر بن ابی العاصی ک

المرجع محمولات من النطق الى الاتصال وما يتوقف له عليه كسب المعنى والماكر والاراعه

وَمَا يَتَوْفَّرُ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَمَا يَتَوْفَّرُ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَمَا يَتَوْفَّرُ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

أي كل واحد من الألبان واليابس فويله 2
أي هذا الفن وهو المنطق

فلا بد من التفقه بقوله الى ص: آية ٢٦

حِكَايَاتُ لَكُونِ مَعْلَمَةِ الشَّوْقِ وَالْعَدْلِ فَلَا تُنْمِئُ الْمَهْذُوعُ وَلَا الْقَوِيُّ وَالْمُشَاقَّةُ

الحمد لله

والقياض من غير ان يكون له

ففي علم

مورد شش
نظیر
علیه
والله اعلم
بالحق

الصلوات
النعم الحکیم
سبح بحمدہ

130

فان قيل لما كان موضوع المنطق مقيدا بالايصال كان الايصال من تحت الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة في هذا الفن بل يجب ان يكون البحوث عنه فيه احوالا تعرض للموصل بعد كونه موصلا قلنا ما وقع قيدا هو الايصال المطلقة والاحوال المطلوبة هي الايصال الخاصة المخصوصة المندرجة تحتها ونقول قيدا للموضوع هو صفة الايصال لانفسه وعلى هذا القياس نظام هذا القيد في موضوعات العلوم

في علم الكلام

اي سواء كان الايصال من التعريف او الدليل وغيرهما

اي الذي كان من التعريف والدليل

قال الشارح المحقق في شرح الاشارات كون علم تحت آخر انما يكون اربعة اوجه الاول ان يكون موضوع العلم العالي جنسا لموضوع السافل الثاني ان يكون موضوعهما واحد لكنه في احدهما وضع مطلقا وفي الآخر مقيدا الثالث ان يكون موضوع العالي معرضا عما لموضوع السافل الرابع ان يكون البحث عن موضوع السافل من حيث انه يقتصر به امراض موضوع العالي فان قلت علم الفقه باي وجه من الوجوه الاربعة تحت علم الاصول قلت لا يخفى انه لا يصح هذا المعنى بوجه من الوجوه الثلاثة الاول لان موضوع الاصول ليس موضوع الفقه ولا جنس له ولا عرضا عما له فتعين بالوجه الرابع وذلك لان البحث عن موضوع الفقه من حيث اقتصر به امراض لموضوع الاصول وذلك لان الفقه انما يبحث عن احوال المكلفين من حيث انما واجب او حرام او مندوب والوجوب والندب والحرمة من الاعراض الذاتية للادلة الشرعية بناء على ان الوجوب والايجاب مثلا متحدان بالآثار مختلفان بالاقتدار وهذا غاية ما يقال في توجيه هذا الكلام

شرح مختصر المنتهى

ولقد انما ان يقول ان ما لا يعلم ثبوته في نفسه لا يطلب ثبوته في آخر وثبوت شيء في فرع ثبوت المثبت له والمثبت به كلاهما فيجب ان يكون المحمول ايضا مسلم الثبوت مع انه ثبت في العلم لموضوعه فلا يكون وجوب كون الشيء مسلم الثبوت مستلزما لعدم اثباته في العلم المطلوب فلا موافقة بين الدليل والمدعى ولا بين التفرع والمفرع عليه اذ فرق ما بين الثبوت والاثبات وبين اثبات وجود الشيء واثبات نفسه لغيره فانه وايان والتامح فيه

فروشه

٣٧

وايضا يقال ان العرض الذاتي لموضوع العلم ونوعه ونوع نوعه وكذلك يجب ان يكون مسلم الثبوت لان حقيقة العلم اثبات الامراض الذاتية للموضوع او العرض الذاتي او نوعه الى غير ذلك لا مجرد اثباتها لموضوع العلم على ما مر من المحقق من التفصيل ولا شك ان اثبات تلك الاعراض لموضوعاتها توقف على هليتها البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب ثبوته شيء له مع انها تثبت لها الامراض وتثبت انفسها للمعروضات فانه

فروشه

فلو قال لان قيد الموضوع مسلم الثبوت لموضوعه فلا يثبت مرة اخرى في العلم المطلوب او على نحو ان ما وقع قيدا للموضوع لو حله عليه يلزم حمل الشيء على نفسه كما ورد عليه شيء فانه فانه ما تزل في فهم الخواص والعوام منه

هـ قوله اذ تمام الاعراض الذاتية وبستفاد من هذا القول كون الايصال وما يتوقف عليه الايصال بعضها من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في المنطق ويستفاد من كلام حمرها فيها فانه قال وتلك الاحوال هي الايصال وما يتوقف عليه الايصال بايراد ضمير الفصل عقيب المستداليه فانه يفيد المحر وعدم كون المحر هنا على طريقة خلاف ما هو الاصل في ايراد الفصل جيدا اجماع وكذا الظاهر من كلام شارح الشريعة حمرها فيها فانه قال انما الايصال الى الجهولات والاحوال التي يتوقف عليها الايصال والغالب في التقسيم قصد حمر المقسم في الاقسام كما في العصام

فروشه

في بحث الكلمة في شرح قوله اي منقسمة فراجع منه

ثم قال وكون الموضوع ذاتية مشكل مع قولهم موضوع كل علم وقيد مسلم الثبوت في علم اعلى ويلزم كونه موضوعا علم ولغيره بل ذلك الاعتبار وجه الاشكال غير ظاهر الا ان يكون المراد منه ما يستفاد من قوله ويلزم ان على ما فيه من البعد ويجب بمنع الزوم اذ لا يكون موضوعا للعلم الاعلى بل نوعا فلو عرضا ذاتيا له او نوعا له الى غير ذلك لموضوع اعلى من موضوع ذلك المبني موضوعه فيه كما لو معنى كونه اعلى والا فلا يكون اعلى والمفروض ذلك كما قاله ويشهد قول السيد قدس سره ان بيان وجود الموضوع انما يجوز في الاعلى الذي هو اعلى موضوعا دون الادنى لان الاخص يثبت في الاعم بانقسام اليه والى غيره دون العكس انتهى

عبد الحكيم الشافعي

واجمية اما باعتبار ان يكون جنس له او عرضا عما او الخ على ما

نقل عن المحقق في شرح الاشارات منه

قولنا لكنها عالم تتصرف انما يفهم من هذا الكلام كون المراد من الاعراض الذاتية في التعريف المحد والجنس والقضية آية
ويفهم من كلام الشئية وشرفها ومير كون المراد منها فيه الايصالات وما يتوقف عليه الايصال ولا يخفى وجوب كون المراد
بالاعراض في تعريف العلم ما كان المراد بها في تعريف موضوعه فلعلم نظر هذا الى الظاهر ونظرها الى المعنى والآن فان محمولات
ثاني هذه الفن في الظاهر هي المحد والرسم والجنس والعقل والقياس والاستثنائية والاقتنائية وقضية وعكس قضية الى غيرها
وفي المعنى والحقيقة هي الايصالات وما يتوقف عليه الايصال فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد كان معناه انه موصل
الى المجهول التصوري واذا حكم عليه بانه جنس كان معناه انه ما يتوقف عليه الايصال اليه واذا حكم على المعلوم التصديقي بانه
شكل اول كان معناه انه موصل الى المجهول التصديقي واذا حكم عليه بانه قضية كان معناه انه ما يتوقف عليه الايصال
وقس على هؤلاء والمبرهن عليها ظاهرا في هذا العلم هي المحولات التي كانت محمولات في الظاهر واما المبرهن عليها فية حقيقة
هي المحولات التي كانت محمولات في الحقيقة والمعنى من الايصالات الخاصة وما يتوقف عليها تلك الايصالات من حيث رجوعها
الى الايصال المطلق وما يتوقف عليها الايصال المطلق فلورجع الضمير في نفعها الى الايصالات وما يتوقف عليها الايصال
التي هي المحولات في الحقيقة والمعنى لم يكن الامر جيد الا انه لا مدخل لتلك الايصالات ولا لما يتوقف عليها في ايصال المعلوم التصوري
والتصديقي الى المجهول التصوري فان الايصال وما يتوقف عليه الايصال انما يكتم بهما عليها بعد صيرورتها موصلين ومتوقفا
عليهما الايصال ليعلم ان الفكر في ذيل المعلومين للايصال الى ذيل المجهولين صحيح وان انكر على انهما مدخل ايضا في الايصال
يجب ان يملك هكذا فان الموصل وجزؤه وان كان له المعلومات لكنها عالم تتصرف بتلك الاحوال الى الايصالات وما يتوقف عليها
لا تصير موصلا ولا جزئ فكون الانكار مكابرة لان مدلول الصفة يجب ان يوجد في الموصوف قبل ان يوصف بها كما ان العلم
موجود بزيده قبل ان يوصف بالعالم فكان من انكر على هذا انكر على ان زيدا لا يكون عالما ما لم يتصف بالعالم تامك في وقت
ولا تخطر ما يرادى هذا نظير كونه اقول بان الايصال آة صفة كخوية مئة

٣٨

اي لا تكون تلك الايصالات المخصوصة مطلوبة للعلم منها وهو موضوع المنطق لان ما يحكم عليه ويطلب بالبرهان اثباته لم يكن
ايصالا مخصوصا بل يكون تلك الايصالات الخاصة مطلوبة باثباتها به احواله بان يجعل نوعه موضوع المثلة ويحكم عليه ما هو
عرضي لذلك النوع كما فيثبت بالبرهان لهذا العرض الذاتي المحمول لذلك النوع الذي جعل موضوعها او يحكم ما يعرض النوع
لا مراع كما مر على ذلك النوع فيثبت به لم او لعرضه الذاتي او لنوع العرض الذاتي بان يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المثلة
ويحكم آة كما مر فراجع وتفكر فانه من مطامح النظر ومسارح الافكار وانما قلنا ان ما يحكم على موضوع المنطق ويطلب بالبرهان
اثباته لم ليس ايصالا مخصوصا لان ما يحكم عليه محمول ومن المعلوم ان محمول علم المنطق هو الايصال المطلق الذي هو
القدر المشترك بين الايصالات المخصوصة التي مرت بقولنا بل تكون تلك الايصالات التي كان محمول النحو مطلقا لا عراب
والبناء الذي هو القدر المشترك بين جزئياته اذا عرفت ما ذكرنا تعرف تأييد بعض كلامه بعضا وان لا يهدم فيه وان اطراف ملتم
بعضها بعضا غاية التيام والله اعلم
حديث

يرد ادنى تامل قروك

اي من حيث خصوصيتها وان كانت من حيث رجوعها الى محمول العلم مطلوبة ومبرهنة عليها وتلك الايصالات بهذه الهيئة
هي الايصالات المطلقة ولعل هذا وجه تامل والذي قال كلام

فان الذي هو قيد الموضوع ومطلوب الثبوت هو الامر الواحد

لا يخفى على المتأمل فساد هذا الكلام اذ لا يجري في الاعراض الذاتية لانواع والاطلاق وتقييد بل المطلقات هو الامر الكلي الذي
هو محمول تفصيل تلك الاعراض والمقيد هو الجزئي الخاص بالراجع الى ذلك المطلقات وبينها ما بين السك والسرى فحقه

قروك

والاول عرض ذاتي للموضوع والثاني لنوعه مئة تفسير الاخفى مبينا بثبوت في الاعم فاحفظه فانه مهم مئة

واما الاعراض العربية فهو حال الامر الاعم والاخص او المابين كما مر فلا تطلب في العلم كما مر لانه يلزم على الاول
اختلاط مسائل علم بمسائل علم آخذ وعلى الثاني يلزم عدم البحث عن جميع امراضه وعلى الثالث يلزم البحث
عن احوال علم في علم آخر فغير له
لا يمنع جواز رجوع الضمير الى الاعراض الذاتية لانه انما يمنع جواز رجوع الضمير ان كان بصير موصلا
وجزؤه من غير اتصال بتلك الاحوال لكنها مائة
قروك

في الاعراض في الالهة
 ودليله لا يثبت
 مدخل في النفع لا النفع
 بالاستقلال
 بل انما يثبت دليله كونه المدخل في النفع
 لا اعراض حرة
 هو المصطلح في الكلام ان المصلحة وجبته وان كان
 تقدير الكلام كمن يرى موصلا فقط وجبته
 الموصلة فقط وانما يكون كذلك ولم يفتح الى
 الاضافه كمن يامتنع بطلبه الاحوال لا ان
 وجبته كمن يامتنع بطلبه الاحوال وجبته
 موصلة ولا جبرتها فلا يكون الموصلة وجبته
 فقط مع تلك الاحوال
 فلا يجوز ان تجعل بخصوصها محمول العلم
 وان جاز جعلها محمولات شأنها بجبرية
 ترجع الى الالهة المطلقة الذي
 هو محمول العلم

تَضِيعُ مَا قَصِدُ مِنَ الْأَشْطَقِ إِلَى الْمَوْضُوعِ مُقِيدٌ لِمَا يَأْتِي بِهِرْهَانِ مَبِينِ

[illegible]

كانت قد كيف
يكون الجزئية التي لا
تكون معروضها الا بعد اجابها
التي معروضها لا يوجد في الخارج
بغير

وانما اخرج الى ذكر قوله فالجزئية
ايضا اخرج مع انه قال فان منشأ انصاف
المفهوم اجاب في الجزئية من الكلام
كما اشار اليه بقوله وما لست بهر

فقلت لا مدخل لموضوع الجزئية انت
الغني فاقول في قول انت كل ما
حصل في الخارج فهو جزئية مع ان
الجزئية لا تحصل في الخارج بحسب
الوجود الغني تامه

معرضها له وكذا الجزئية فان انت اتيصاف المفهوم بالكلية والجزئية اما هو
اي بالكلية

المحصل العقلي الجزئية ايضا من العوارض الذننية ولا مدخل لمعرضها للوجود
اي كون المفهوم حاصل في العقل

الغني ولا يمتنع من ان كل ما يحصل في الخارج فهو جزئية معناه ان كل ما يكون موجودا
في حيث كون الجزئية من المعقولات الثانية واما عند من قال الجزئية من الامور الخارجية لا الذننية لا يكون معقولا

في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان مائضا وجزئيا لا ان كل ما يكون في

الخارج فهو من حيث انه فيه تعرض للجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من

العوارض الذننية والمعقولات الثانية محله تأمل لان الكلية عبارة عن كون

المفهوم بحيث لو حصل في العقل امتنع فرض صدقه على كثيرين والجزئية عبارة
اي في نفسه فذكر الامر من باب وضع الظاهر موضع الضمير

عن كون المفهوم بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الامور
اي لا يتحقق وجوده في الذات بل يوجد في الخارج

العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في الذنن اذ لا يتوقف على هذه الحصول
فيه انه لا يجوز ان يتحقق احد في بعض الامور لا لانباء حتى يتفقد ذاته تحت إمكان

في الذنن بل لا يتوقف على امكن حصوله فيه ايضا برتدك الى ذلك انهم عدوا
اي الى عدم التوقف لا على الحصول ولا على الامكان

ذاته المخصوصة المقدسة نعم مما يقولون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه متنع
ولما هم من الخارج والذهن

الحصول في الذنن لا نقول انصاف المفهوم بينهما في نفس الامر اما في الخارج
اي بالكلية والجزئية

الجزئية منها من المعقولات
التي لا اتيصاف له وكيف
ان الجزئية مع انه لا اتيصاف له
بجانب عنه اي كيف يدرك في موضوع
المنطق وبجانب بان ذكره لطرازي
ومع ذلك وجهه كمال معرفة الكلية
ولكننا لا اذا الشئ انما يمكن معرفة
بعد معرفة ضده والحاصل لو تاملت

اي ان ذكره ليس على وجه
ويجب به الكلية
الشئ ايضا بان قد يقع في كبرى
ينبغي لهذا الشأن
ويكون ان يكون ذكر الجزئية بلا شائحة
لكون من المعقولات الثانية وان لم
يكن من المعقولات الثانية المبحوث
عنها فتدبر غارق

صم الشركة وهذا ابتداء على
مذهب من يقول ان
الحاصل في العقل
صور الاشياء وانما هما
ان الحاصل فيه الماهية
الكلية فلا يكون مانعا
سكان

فان قيل الامر في الخارج والذهن كونهما
انهم مطلقا اذ كل ما هو في الخارج فهو في
نفس الامر قطعا وانهم من الذنن من
نفس الامر كل ما في الذنن يكون
وهم اذ ليس كل ما في الذنن يكون
في نفس الامر
فان قيل كان الكلية والجزئية من العوارض
الذننية لما عدها ذاته جزئيا حقيقيا
لا متناع الحصول فيه
بعد الحكيم

أشاره الى ان
مع عبارة
في عبارة
والعدم
اول

التعريف المذكور على المشابه
المنطقية
فان
ص

من المعقولات
باعتبار
في
العدم
شريك
قلت
ان
مثل
شريك
اجبات

في الدرجة الاولى لان المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى كوزيد المعدوم ليس من

اذ يصدق عليه انه لا يكادى به امر في الخارج مع انه معقول وله قوله الحق

العوارض النسبية للشئ نعم العدم المطلق لا يعقله الا عارضا لغيره في الدين

وليس في الايمان ما يوصف به على ما في حواشي شرح التجريد لكن من المعقولات الثانية

على ما قرروا مما قيل من ان قوله الاله لا يكادى به احد لا يصلح ان يكون صفة كاشفة

والا لا تنقضي بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى فان من العقلة التام عن تحقيق

المرام ومن قلنا لا يهتم بتدقيق الكلام وبما جئناك بآية بيته ظهر عليك ظهور

نار القرى ليلا على علم ان المعقولات الثانية هي المعلومات التصورية العارضة للآية

باعتبار وجودها الذي هو سواد كانت تلك الاشياء معلوما في تصورية او تصدية

كفهوم الكلي العارض لمفهوم الحيوان والانسان ومفهوم القضية العارضة لقولنا

الانسان كاتب فان مبادئ التصافي باحتمال الصدق والكذب الذي هو مفهوم

القضية انما يتو باعتبار حصوله في الدين فان العقل بلا حظ او لا مفهوم قولنا الانسان

كاتب ثم يقسم الى الواقع ويحكم عليه بآية كنهه ان يطابق او لا يطابق كما انه

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

فيما تاملت

والوجود والامكان من المعقولات
في الاصل
المفهوم
وان اراد
منه لان
الواجب
فيه
الصدق
للقضية
المفوضة
ان
تتم
كان
على
الصدق
فان
مدلول
في
حصول
بأن
حتى

فيما تاملت

اوجوب و
 علی و
 ووطو
 علی
 قد

فعلہ اغنی عن موصولات کہاں کہی معقولات
اولے بقال معروفہ فیض العقول اثنا نے
نہ کیوں کلیہ فرضیا ولا یکن الانصاف
ان معروضات الخارج فلا یصح الاطلاق
تکسی معقولات اولے اصطلاحاً ثانیہ
قرائن
وہ فرضیا متنیفیا ہیں

ۛۛۛ

ولا عن احوالها العارضة لها من حيث هي معقولات ثانية فقط و
الانطق بجميع القضايا المتعلّقة في
الانطق الطبيعية مع ان حقيقة
كل علم مثل تلك متكررة والمستقلة
قضية كلية اذ لا طبيعية فاما
فلا يكون راجعاً الى

قولنا والنطق لا يبحث فيه عن جميع
نظراً لتفسير بعض القضايا المتعلّقة
في النطق الطبيعية ولا عن احوالها
العارضة لها من حيث هي معقولات
ثانية فقط بل لتفسير جميعها اياها
بل عن احوالها الاولى فقط باعتبار
المعقولات لا مطلقاً كما ينبغي لان
في الاصل كل علم مثل تلك متكررة والمستقلة
حقيقة كل علم قضية كلية ثبت مجموعها موضوعاً
مع علم قضية كلية واحد منها موضوعاً
موضوعها تلك القضية الكلية محمولاً
و موضوع صفري ككبرى الشكل الاول
لينتج نتيجة والقضية الطبيعية لا
تنتج في كبرى الشكل الاول
غائزات

قوله والنطق لا يبحث فيه عن جميع
نظراً لتفسير بعض القضايا المتعلّقة
في النطق الطبيعية ولا عن احوالها
العارضة لها من حيث هي معقولات
ثانية فقط بل لتفسير جميعها اياها
بل عن احوالها الاولى فقط باعتبار
المعقولات لا مطلقاً كما ينبغي لان
في الاصل كل علم مثل تلك متكررة والمستقلة
حقيقة كل علم قضية كلية ثبت مجموعها موضوعاً
مع علم قضية كلية واحد منها موضوعاً
موضوعها تلك القضية الكلية محمولاً
و موضوع صفري ككبرى الشكل الاول
لينتج نتيجة والقضية الطبيعية لا
تنتج في كبرى الشكل الاول
غائزات

في كل كلي فان احوال الانبياء لا يبرى الى الافراد ولا يستقل به هو بل
يُصِفُ به باعتبار شخائهم ككونه كائناً وقائماً وقائماً ومائياً ومائياً لا يبرى
الى الافراد ولا يشتملها ويخصّ به كونه كلياً ونوعاً وعماماً الى غير ذلك والمنطق لا يبحث
فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها باعتبار المعقولات
الاولى الملهجة تحتها ولهذا لم يُطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل
قيد به بقوله (من حيث انها تنطبق) اي تشمل تلك المعقولات الثانية (على
المعقولات الاولى) اشتمال الكلي على جزئياته اي لا يبحث في المنطق عن الاعراض
الذاتية للمعقولات الثانية مطلقاً بل عن احوالها اللاهقة لها من حيث انطباقها
وتشتملها على المعقولات الاولى فيجري عليها احكام كلية باعتبار المعقولات
الاولى فتسرى تلك الاحكام وتنادى اليها ويتعرف احكامها من تلك الاحكام الكلية
عند تمام الجملة اليها لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا
الكلمية المشتملة على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار سائل المنطق

اي اذا اردنا ان نعلم ان الحيوان الناطق
الذي هو معقول اوله موصل الى
الكنة نرجع الى ان الحيوان الناطق
موصول الى الكنة لانه حد تام وكل
حد تام الحيوان

فادراك تلك الاحكام من حيث
اجدادها على المعقولات
الثانية علم لانه كلي
واحد احوالها من حيث
اجدادها على
المعقولات الاولى
ثم قال ويتعرف تدبر

لا تترك القائل ولا حد تام يوصل
الى الكنة قضية كلية وقوله فالحيوان
الناطق الكائن في قوله فالحيوان
الناطق حد تام فرد منه وجزئ
شكلاً

في الاصل ما جرى عليه المحقق من كون المراد
 بالثانية او ما على ما هو الحق من ان المراد
 بها ما هو اعم من العقولات الثانية كما تقدم
 عن شرح المطالع في صواب هذه الحاشية
 فلا يتأتى هذا البناء كما لا يخفى
 على كل من
 في الاصل ما جرى عليه المحقق من كون المراد
 بالثانية او ما على ما هو الحق من ان المراد
 بها ما هو اعم من العقولات الثانية كما تقدم
 عن شرح المطالع في صواب هذه الحاشية
 فلا يتأتى هذا البناء كما لا يخفى
 على كل من

قوانينه في مجموع قوانين الكتاب مثلا يحكم على الحد التام بأنه يوصل الى الكنه

وعلى الجبرانه يتوقف عليه الايضاح اذ محمولات مسائله مراجعة الى
 الذي هو معقول شأنه

الى الايضاح وما يتوقف عليه الايضاح فيعرف به حال الحيوان الناطق

والحيوان ان مست الحاجة اليها اذ الموصلي انما هو الطبايع المتصورة من حيث

لا يمتنى فيضم القضايا الكلية المثلة على تلك الاحكام الكلية الى صغرى

سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثله تام وكله حد تام يوصل الى

الكنه وهذه من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل الى الكنه ويقال

ان قولنا العالم متغير وكله متغير هاء في شكل اوله والشكل الاول مننتج ينتج انه

منتج لكن ينبغي ان يعلم ان من قال موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون

الموضوع المذكور في مسائل المنطق معقولات ثانية وان لا يريد بالمعلومات

النصورية مفهومها فان مفهوم المعلوم التصوري كالكلية مثلا معقول ثان وان

من قال موضوع المعقولات الثانية لم ير ديه الا ما صدق عليه

هذا على ما جرى عليه المحقق من كون المراد
 بالثانية او ما على ما هو الحق من ان المراد
 بها ما هو اعم من العقولات الثانية كما تقدم
 عن شرح المطالع في صواب هذه الحاشية
 فلا يتأتى هذا البناء كما لا يخفى
 على كل من

قوله الحيوان الناطق حد تام الى هذا
 المضمون حد تام فهو قضية شخصية

ذهنية وكذلك النتيجة الآتية
 فان المعقولات الثانية اذا حلت
 على المعقولات الاولى تكون القضايا
 ذهنية كذا تقر فرابع

وجه القول ان يقول ان تعريف الحد يقسم
 المختص وتعريف القضية الى غير ذلك
 والرسم كذلك والتصورية المنطق من ماصدق
 مع بانه المعقول الثاني والمنطق على التصوري
 مفهوم من تعريف المنطق على التصوري

ويلزم من تعريف المنطق على التصوري
 انما ليست من جزئيات موضوع
 المستقلة المذكورة انما هي
 كل حد تام موصلة الى الكلية
 وما يعرف امورها

فليعلم ان يكون لفظة كل في المستقلة
 واقعة موضع البعض وكذا الحال في
 باقي المستقلة

الموضوع المذكور ما وقع عنوانا للموضوع
 والتصديق فيجاء به الموضوع الحقيقي
 وهو الجزئيات فالو موضوع الذكرى
 في قولنا الجزئيات كذا هو عنوان الجزئيات
 والحقبة ما يصدق عليه من الطبايع
 الآحاد في مركب في اصله من ما هو عنوان
 مع صلتها ثم استعمل الاسم المفرد كلفظ
 فردا فقالوا لا يصدق الا صدقوا والمصادق
 ومصادق فاته وتكون ذلك
 ديانة

قال المحقق والدولة واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الانها في الطبيعية قد اخذت من حيث
 انها شئ واحد بالوحدة الذاتية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى افرادها كالنوعية فيما مر فلذلك لا يصلح
 الحكم عليها للتخصيص والتعميم الخ وقال مير ابو الفتح تخيصه ان الحكم في الطبيعية على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده
 في شعور الذهن مع قطع النظر عن الفرد بحيث لا يتعدى الحكم اليه اصلا كقولنا الانسان نوع وفي المحصورة عليه باعتبار
 تحققه في ضمن الفرد اي في الخارج وشعور الذهن بحيث يتعدى الحكم اليه قطعاً كقولنا كل انسان حيوان الخ وقال ايضا في
 تفسير موضوع الطبيعة اي نفس المفهوم الكلي الذي هو الموضوع المذكور في القضية الخ واذا وقفت على هذا التحقيق
 الحقيق بالقبول فنقول لك معصما بجعل التوفيق ان موضوعات قضايا المنطق ومثالها وان كانت مفهومات
 وطبائع الان الحكم عليها باعتبار انطباقها على افراد ذلعية وتعدى الحكم اليها مثلا قولهم الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
 ليس الحكم فيه على نفس مفهوم الموجبة الكلية باعتبار وجوده في الذهن مع قطع النظر عن افراد بل عليه باعتبار انطباقه
 على افرادها من قوله كل انسان حيوان وكل ناطق كاتب وكل فاعل مرفوع وهكذا في سائر اقوالهم ومثالهم كالا يخفى على
 ذوي البصائر فما ركب عليه الشيخ الامام من جعل القضايا المتعلقة في المنطق طبيعيات بالنظر الى كون الحكم فيها على الافراد
 الذلعية وكون تلك الافراد مفهومات ما لا يتعدى نقل تلك ذاتها على تدبير الاقوال ولا تنظر الى من قال وانظر
 الى ما قيل

حدس

اي القدر في هاشية مير السيد الشريف على القول المعنون لا يقال لذاتها قضايا لا يمكن اخذها

قوله لكن ينبغي الخ دفع به قولين في جانب من قال موضوع المنطق المعلومات احدى قولهم انه وهم لان موضوعات
 المسائل المنطقية المعقولات الثانية والاخذ قولهم انه اراد بالمعلومات مفهومها الذي هو المعقول الثاني فوقع فيها قرينة
 وتوهمين في جانب من قال موضوع المعقولات الثانية احدى قولهم انه اراد بمفهومها والاخذ قولهم انه لم يعتبر النفع في الايضاح
 بل اراد الاطلاقات وهذه التوهمات فاسدة دفعها بهذا الاستدراك والله اعلم

١٤٧

عقود اليك من يتأمله فيه قدوة

قوله لكن ينبغي وما ينبغي التبيين ايضا ان البحث في المنطق عند من قال موضوع المعلومات يكون بجعل العرض الذاتي
 لموضوع العلم موضوع المسئلة وحمل عرض عليه اذ لا يكثر على كون الموضوعات الذكورية في مسائله معقولات ثنائية
 وهي اصول عارضة للمعقولات الاولى التي هي المعلومات وعند من قال موضوع المعقولات الثانية يكون بجعل
 موضوع العلم موضوع المسئلة اذ موضوعات جميع مسائل المنطق المعقولات الثانية اي ما صدر في مفهوم المعقول الثاني
 وقد فرض ان موضوعه عنده ولا يكون فيه بجعل نوع موضوع العلم موضوع المسئلة او عرض او نوع عرض على المذهبين على
 ما قرر المحقق رحمه الله

حدس

لكن يشك ان يكون الايضاح وما يرجع اليه عرضا وهم عليه الا ان يركب عليه المقدمات مع انه عرض له باعتبار
 انطباقه على المعقولات الاولى منه

اقول نعم فان لهم في البحث من الاعراض الذاتية ثلاث طرائق جعل العرض الذاتي لموضوع العلم موضوع المسئلة عند
 من يقول بموضوعية المعلوم وجعل موضوع العلم موضوع المسئلة عند من يقول بموضوعية المعقول الثاني وجعل في
 الموضوع موضوعها على كلا المذهبين وهذا لا يغير لواء البحث الكلي عندهم وكون مسائل الفن كلية مبنية على اعتبار الاول
 فاطلاق المسئلة على نحو الحيوان الناطق حدتام آة على اعتبار المأل في اشار رايه ذلك الفاضل في ذلك التقرير قال
 الحدس وما ينبغي آة ان البحث في المنطق عند من آة بعد التأمل العميق في ملا او غي وفي هوانه عمر الجاني في فتح الغالب
 فالمراد البحث عنه ولو بسبب المعنى والمأل فانه اذ حكم على المعلوم التصوري بان حد او حكم كان معناه آة قال ابن قاسم
 في الآيات من تعريف الا وآة قال شيخنا العلامة آة واطلاق المسئلة عليه مجاز انتهى اقول او باعتبار لانه
 فانه يستلزم مسئلة او حكما انتهى وقال الحدس وعلى هذا انطبقت امور المسئلة على القضية الشخصية
 المستلزمة للمسئلة لاستلزامها اياها كقولهم الحيوان الناطق حدتام مستلزم مسئلة منطقية
 لانه في قوة المعلوم التصوري موصلة وهكذا انتهى وراجع الحف مع من يجعل المعلوم موضوعا للعلم

حدس

واسم تعالى اعلم

الموضوع المنطوق المعلوم
معقولات ثانياً فما حال المحمول
الواقعة في مسائل المعقولات
فذلك يكون غير المعقولات
الثانية أم لا فقال
في جوابه كذلك
تراجع الكلام والاسماء

المفهوم العنقاء اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجي كيف وقد عدوه من

سقطت على تقدير كون موضوع
 لان التقدير كون المعقولات الثمانية
 احوالها في المعنى والمكان
 قوله فيندرج فيه
 انكسار عن الماهية كسب الوجود
 كسب الوجود دون ما يتبع انكسارها
 كسب الوجود الذي يتبع انكسارها
 بالقياس الى نسبة تعريضها
 بالقياس الى نسبة تعريضها
 بالقياس الى نسبة تعريضها

فليس
تعدد في الوجود
والشيئية مترادفات أو
متساويات في الصدق
جاء الدين

قوله في الماهية ولا يختص في العقل
والماهية لا تكون من العقل
الاولى التي يصادف بها امر في الخارج
بما لا يتصور في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل

قوله في الماهية ولا يختص في العقل
والماهية لا تكون من العقل
الاولى التي يصادف بها امر في الخارج
بما لا يتصور في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل

الكلي الممكن الافراد واعلم انهم عدواً الشيئية والوجود والامكان ونظائرهما
ان لا يمنع الافراد كشرطه الباري

حتى الماهية والامتناع والعدم من العقول الثانية وقال العلامة الشريف
اي افرادها لا يماهيتها كالمحيوات الناطقة مثلاً فانه فرد من ماهية الماهية وليس ما يجيب عن السؤال بما هو عليه

حاشية التجريد ما تضمنه ان الشيئية المدونة من العقول الثانية هي الشيئية
ولا وجود لها في فكون من العقول الاولى هي شيئية لشيء مخصوصة فاما وجود تبعيتها

المطلقة فانها موجودة في الخارج فهي اشياء مخصوصة ولا يحتاج في ذلك ان
انظر لرفق الاشياء المخصوصة موجودة في الخارج فيكون العقل الثاني

المحيوان المطلق ايضا لا يوجد في الخارج وما وجد فهو حيواتان مخصوصة فيلزم
ان يكون من العقول الثانية لان الحيوانية ليست مما لا يعقل الا عارضاً لغيره

فان قلنا ليس جميع طبيعي بل هو ما يقتصر في الوجود في المادّة قلت لا يلزم من
بذلك لا يكون من العقول الثانية

الاقتدار في المادّة في الوجود ان لا يعقل الا عارضاً لغيره ولا يحتاج في ذلك
بذلك يعقل من غير عارض الى غيره فلا يكون من العقول الثانية

ان الشيء الممكن والموجود ونظائرهما كيف تعد من العقول الثانية مع وجود
لان الاعراض الجسمانية كالشواذ مثلاً يعقل في الذهن مع قطع النظر عن المحل علمانه

افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود الى الموجودات الخارجية والذاتية
كيف لا يوجد افرادها في الخارج

وكذا الشيء والممكن لا نقول كونه المفهوم من العقول الثانية وعارضاً في
ضمن خصصه للاشياء في العقل لا يثبت ان يكون له فرد موجود في الخارج

قوله في الماهية ولا يختص في العقل
والماهية لا تكون من العقل
الاولى التي يصادف بها امر في الخارج
بما لا يتصور في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل

قوله في الماهية ولا يختص في العقل
والماهية لا تكون من العقل
الاولى التي يصادف بها امر في الخارج
بما لا يتصور في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل

قوله في الماهية ولا يختص في العقل
والماهية لا تكون من العقل
الاولى التي يصادف بها امر في الخارج
بما لا يتصور في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل

قوله في الماهية ولا يختص في العقل
والماهية لا تكون من العقل
الاولى التي يصادف بها امر في الخارج
بما لا يتصور في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل
بذلك لا يوجد الخارج في العقل

تأليف
د. الفاضل
مفتي كلية
الاسلام موصلي
الكلية بـ
اهتمام
مثال
والجودة
وال

لَقَوْمٍ بَازِئِ السَّاعِةِ
مُؤْتَمِرِينَ

الحمد التام في الايضاحات
من موضوعات الناطقة
والموضوعات الناطقة
الحمد التام في الايضاحات
من موضوعات الناطقة
والموضوعات الناطقة
الحمد التام في الايضاحات
من موضوعات الناطقة
والموضوعات الناطقة

ثم قال مهملات العلوم كلية اي قواعدها ومبادئها المهمة عن السور كليات هذا يدخل في هذه القاعدة قاعدة المنطق والى القضية المهمة في قوة الجزئية اما لا جعاب نعم اخذ من عموم عبارة المناطقة ان قواعد الفن يجب ان تكون عامة ومن خصوص كلامهم في تقرير كلامهم ان المهمة في قوة الجزئية فراجع فان قلت قد يكون معنى قولهم المهمة في قوة الجزئية ان كل مهمل في قوة الجزئية فيدخل في عموم موضوع المسائل المهمة انما وهذه القاعدة نفسها وقد عرفت انها كليات بمقتضى قولهم مهملات العلوم كليات فبينهما المناقاة قلت وبانه التوفيق لا خفا وان مرادهم بالمهمة في قولهم المهمة في قوة الجزئية القضية التي حكم فيها على الافراد ولم تتبين الكلية ولا جزئية بل تحتملها الا ان الجزئية لما كانت لى التيقن المقطوع بها بحسب العقل المتحققة على التقديرين دون الكلية حكموا بانها في قوة الجزئية دون الكلية بمعنى انها تستلزمها عقلا وانما على ما هو المراد بالقوة قصد استلزامها الى تعميم القواعد فان قواعد الفن لا تكون الا عامة كما صرحوا به فلا يتصور كونها في بعض المواضع كما في مهملات العلوم في قوة الكلية فان الجزئية اعم من الكلية في التحقق وان تباينا مفهومها قال البعض والمتحقق فيها الجزئية لانها متحققة سواء كانت كلية او جزئية اذا الجزئية لا يعتبر فيها عدم الكلية بل ان لا يتعرض لها فلذلك املت ولا يذكر فيها البعض للاستغناء عنه انتهى وتوضيحه ما ذكره السيد فانضد المتيقن المقطوع به في المهمة الجزئية لا الكلية لتحققها على التقديرين اللذين لا محتمل لهما غيرهما دون الكلية لا تنفاه على احدهما وانما تحققت عليهما لان الجزئية لا يعتبر فيها عدم الكلية لتكون مباينة لها في تحققها بل ما هو اعم منه ولان لا يتعرض لها فانه لازم لمفهوم الجزئية ولان الحكم على البعض مطلقا فتقابل مفهومها ويكون الجزئية اعم تحققا انتهى وبالجملة فالمراد بالمهمة المهمة بحسب الظاهر بان تكون خالية عن سور الكلية والجزئية فلا ينافي ان تكون كلية بحسب الحقيقة كما في مهملات العلوم كلية وفي غيرها في بعض المواضع وجزئية كما في غير ذلك وبذلك علم ان المراد بقولهم مهملات العلوم كلية مسائلها التي وقعت في الظاهر مهملات بان لم يذكر فيها سور الكلية لفك كليات في الحقيقة بان يكون كليا بمعنى مجموعة القضايا او المقام وان دفع التوهم بانه يتنافى عقد الوضع والمحل في ذلك مع ان الواجب تصادقها وبانه كيف يصف العلوم بالمهملات مع ان حقيقة كل علم مسائل والمسائل كليات ليس الا تدبر

عبد الحكيم الشافعي

٥١

فان قلت انه كلام من قولهم المهمة في قوة الجزئية وقولهم مهملات العلوم كليات قاعدة من قواعد العلوم التي تجب ان تكون كلية فيجب ان يكون معناه كل مهمل في قوة الجزئية وكل مهمل من مهملات العلوم كلية مع انه يصدق بكل منهما فنعني الآخر فلا يكون شئ منهما كلية قلت لا مناقاة بين كون كل مهمل في قوة الجزئية وكون مهملات العلوم كليات فان كون المهمة في قوة الجزئية لان الحكم فيها على افراد الموضوع ومن صدق الحكم على الافراد فانما ان يصدق على جميع الافراد نحو الانسان حيوان او على بعضها نحو الحيوان انسان وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد ولو الجزئية فلا ينافي في كون مهملات العلوم التي هي بعض مواد المهمة كليات اي يحكموا فيها على جميع الافراد كون كل مهمل في قوة الجزئية اي كونها متلازمة بين فليتأمل قال بعض الافعال انه كون المهمة في قوة الجزئية انما هو في القياس والمجته واما مهملات العلوم فكليات مخرج بها الشيخ الرئيس وغيره كالواضح لا يقال مسائل بعض العلوم مقدما لذلك بعض آخر كالهندسة لعلم الحساب والهيئة فالاولى التوفيق بينهما بان المهمة بالنظر الى نفسها في قوة الجزئية واما بالنظر الى الخارج فكونها مسئلة علم وكونها كلية فتكون كليات فيها سور الكليات لانه لا يجاب عنه بانه لا مناقاة بين القولين اصلها فان كون المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمة ان كان حروا وبذلك لا ينافي في كونها كلية اي صدقها كلية في بعض المواد فتدبره والخصية في قوة الكلية وعجزتها ولهذا اعتبرت في كبرى الشكك الاول نحو هذا زيد وزيد انتفع واولوا الكليات في قولهم مسائل العلوم حمليات موجبة كلية على ما نص عليه الشيخ وغيره ايضا بانها اعم منها ومن الشخصيات بناء على ان اكثر مسائل علم الكلام شخصيات وان خصص العلوم بالآلية كان نقل عن الشيخ ايضا واول بعضهم المسائل الشخصية بالكليات وقال بعضهم الحقائق مسائل العلوم لا يلزم ان تكون كلية وانما بل قد تكون كلية وقد تكون جزئية وتفصيل الكلام فيه الى محله فليطلب ثم انتهى قال العصام في حواشي التصويحات عند قول الرازي والكليات الطبيعية موجودة في الخارج لهذه المهمة اذ من الكليات الطبيعية عدميات واعتبارات على ما هو المشهور فيكون المسئلة مهمة واما اشهر من ان مسائل العلوم كليات لا يكون كليات بل اكثر يا انتهى قال مفتي زاده في حواشي شرح الحسينية والمراد من العلوم في كلام الشيخ مهملات العلوم كلية العلوم الحسية اي ليس مراده ان مهملات جميع العلوم كلية قال فان قيل كيف التوفيق بين كلام المنطقيين القائلين بجزئية المهملات وبين كلام الشيخ القائل بطبيعة المهملات قلت ان كلام المنطقيين قاعدة كلية شاملة لكل المهملات لكن كل قاعدة مشروطة بارتفاع الموانع وان وجد المانع عدل عنها والعدول لا يفر في كلية القاعدة وكلام الشئ مبني على ان المهملات كلية بقرينة وقوعها اجزاء العلوم اذ اجزاءها مسائل والمسئلة لا بد ان تكون قضية كلية موجبة ليستنبط احكام جزئية منها بصغر كبرية الحصول انتهى

غزق

قَالَ قُلْتُ انما قرر في المنطق من ان الممثلة في قوة الجزئية اما ان يكون كلية او جزئية وايام كانت يلزم عدم صحة قولك كل من مهملات العلوم في قوة الكلية اما اذا كانت كلية فلكونه جزئية من تلك الكلية فيلزم مع ضم صغرى سرية الحصول اليها ان كلا من مهملات العلوم في قوة الجزئية واما اذا كانت جزئية فلكونه مهمة من مهمة علم المنطق قلت اختار الكلية ومنعنا الملازمة حيث ان كل مهمة في قوة الجزئية لاينا في ان يكون في قوة الكلية وان لم يكن في الواقع فضلا عن ان يكون بعضها كذلك لعدم المناقاة بين الكلية والجزئية من نوع واحد بل كل كلية تستلزم جزئية كذلك يقال قولهم مهملات العلوم كليات مهمة وكل مهمة في قوة الجزئية مهملات العلوم كليات في قوة الجزئية

كما فهم من قوله قبل فلكونه جزئية من تلك الكلية مع قوله فلكونها مهمة من مهمة علم المنطق وذلك نظير قول الشربيني ولا مناقاة بين النوع والجنس مع قوله في موضع آخر فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود فراجع وحرر والمحدث طاهر استغفر غفرانه لنا وله آمين

قَالَ السيد في شرح المواقف ان قولهم مهملات العلوم كليات يستثنى منه قواعد علم الكلام انتهى فالاولى مسائل علم الكلام قال بعض الفضلاء عن بعض المحققين ان علم الكلام ليس فيه مسألة كلية يستنبط منها الغرور ولذا جزم المحقق الدواني في تعليقاته على الحواشي الشريفة على شرح مختصر الاصول ان مسائل الكلام ليست بقواعد لعدم كونها كلية بل كل مسائل شخصية واما ما قيل ان موضوعها وان كان جزئيا حقيقيا لكنه لا يتصور الا بوجه كلي فلكون قضايا كلية موضوعها منحصر في فرد فهو على تقدير تسليمه لا يفيد اذ لا يتحقق ح عقائد جزئية تستفاد منها انتهى وصرح كلام جلال الدين المحلى في شرح جمع الجوامع ان اكثر مسائل الكلام قضايا كلية فراجع وتنبه

ان مهملات العلوم كليات

اي المسائل كليات وما تقر بين المنطقيين من ان الممثلة في قوة الجزئية فهي الدلائل

٥٢

فيه ان قول المنطقيين الممثلة في قوة الجزئية مهمة بحسب الظاهر كلية بحسب الحقيقة لانه قاعدة من قواعد المنطق العامة كما هي جزء الدليل وغيره لان قواعدهم عامة فالاولى في وجه التطبيق ان يقال ان المراد بقولهم الممثلة في قوة الجزئية المهمة حقيقة لا بحسب الظاهر وقول الشيخ مهملات العلوم كلية ظاهرا لا حقيقة كما اشار المحقق بقوله وايضا المراد بمهملات العلوم ان مع ان قوله فهي الدلائل لا يستقيم في نفسه كما اشرت اليه فتأمل

قَالَ بعض العلماء عن بعض الافاضل قولهم لكل علم مسائل انما هو في العلوم الكممية واما العلوم الشرعية فلا يتلوه في جميعها ذلك في اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومعناها وكذا التفسير والحديث وقد قيل عن الفقهاء انهم ليس لهم التفسير قواعد يتفرع عليها الجزئيات فليس بعلم حقيقة لعدم مسئلة له فلا طلاقا متاحة وكذا ان البديع اذ ليس فيه مسئلة الا تصورات الحسرات وبيان عدها وتفصيلها فهو علم بين فيه مفهومات الحسرات الفورية واعدادها انتهى فتفكر في ما شئت ان حقيقة كل علم مسائل وفي قولهم العلم هو المحولات المنتسبة كما ذكره المحقق فيما من المفيد لحد العلم في المحولات المنتسبة كما لا يخفى وفيما قاله فيما سبق ان كل علم عبارة عن المسائل

الممثلة في قوة الجزئية ان المهملة في الانهايات وان المهملة في المسائل كما في مسائل الفقهاء ولو كذا وان كذا واذا كذا كانت في قوة الكلية فتدبر

هاشية برهان

ومطلقا تمام اي عن الوجوب والجواز ضرورة اي واجبة فقولهم يرفع الفاعل اي يجب رفعه اي وجوباً يعاب تأكيده مثلا في المحاورات وبحثه كلام باصول الحيوانات وجوباً شرعياً ثم الله سبحانه في القرآن والحديث وما اختلف بهما في الفية العراقية وشروها واقوالهم مهملات العلوم كلية قواعد العلوم كلية مسائل العلوم كلية عبارات مؤداها واهداي يجب ان تصدق كلية وان لم يذكر فيها سور لم ثم قول المنطقيين المهمة في قوة الجزئية في غير المذكور فخر محمد طاهر

تستدعيه كل من ايجاب
الوجوب وجوب الموضوع بحيث
او لا يشترط دليلهم المذكور على ذلك في
الوجود والا مكان والا متناع فنا
من ان ثبوت الشيء في نفسه
في نفسه

تستدعيه كل من ايجاب
الوجوب وجوب الموضوع بحيث
او لا يشترط دليلهم المذكور على ذلك في
الوجود والا مكان والا متناع فنا
من ان ثبوت الشيء في نفسه
في نفسه

تستدعيه كل من ايجاب
الوجوب وجوب الموضوع بحيث
او لا يشترط دليلهم المذكور على ذلك في
الوجود والا مكان والا متناع فنا
من ان ثبوت الشيء في نفسه
في نفسه

جزئيات لها زيادة ملازمة بموضوعها بان يتوقف تحققها وصدقها على وجود
اي موضوع تلك القضية الكلية

تلك الجزئيات فخرجة السوالب والشرطيات اما السوالب فلان صحتها
اي عن التعريف المذكور للقانون اي التوقف وعدمه اي خذوها من

لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهذه التوامراد بقولهم السالبة لا تستدعي
والا فلا فرق بين الموجبة والسالبة في الحكم بالانقضاء والحكم بالثبوت

وجود الموضوع والموجبة تستدعيه والا فالموجبة الكاذبة ايضا لا تستدعي
اي انه لم يكن المراد ذلك بل المراد ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالموجبة

واما الشرطيات فلانه لا موضوع لها حتى يكون لها جزئيات فالمسألة التي
اي اذا كان متعلق العلوم موجبات كلية عملية وخرجة السوالب والشرطيات فالتسائل

يتلوه من ظهورها انها شرطية او سالبة فتأولة كما وقع في عبارات
او مهملة على

النحاة ان كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام فالواجب تقديمه
فصل الخطاب اي المبتدأ يجب تقديمه وقت كونه مشتملا

فلا يسوغ المنقصة الا لتعذر المقصد هذا وسميت هذه القضية الكلية قاي
اسم موضوع من كل طرف الصحيح انه اسم آلة والفتح غلط مشهور في بارنا هذه كالتحقيق

لاية في اللغة اسم للمسطر والجامع التوسل الى تحصيل الامور المتكررة على
السريانية عمادى بفتح المعنى الملقوك والاصطلاحى تم

الاستقامة وقد يقال لها صابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتكررة
فيما سب المعنى اللغوى المعنى الاصطلاحى عمادى

الى جزئيات موضوعها فيها واصل ايضا باعتبار انها اصل لتلك الاحكام
اي في القضية الكلية

ومشاهها وقاعدة كانهما قاعدة الشجر وهؤلاء القضايا انصاف وفروع لها
جاءت

اولا فان كانت سالبة
وللتفكر ان ينظر به كانت الاولى سالبة
فانقول البير
وانا ربيت في بعض تاليفات بعض
المحققين هذا الاية في قولهم ان صدق
السالبة لا يستدعي وجود الموضوع
لان عدمه يستدعي صدق مطلق السالبة
وجود الموضوع لا ينافيه ان يستدعي
صدق سالبة وجود الموضوع لعارضى من

اي حال ثبوت المحمول له واتخاذ مع
في ظرف ذلك الثبوت ان ذلكا قد انما
وان خارجا خارجا وان وقتا قد انما
كان في جزئيات
جلال الدين
المحققين

حروية ان ثبوت مقدم وجودى او كنه
لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء
بجلاى السلب فان لا يقتضى
وجود الموضوع فضلا عن
جزئياتها بل كذا حرة
مير قدس سره
بين كلام ملا اوغلى
وبين كلامه اخلا ف
تأمله

فلا فرق بينهما في الاصطلاح في كون كل
منهما من قبيل نقل حكم الاعم على الاخص
عكس
عبارة الصالح القوانين الاصول والواحد
القانون فكلما لم يكن القانون الاصطلاح
جزء اللغوى فيكون من قبيل نقل حكم
الاعم على الاخص كما هو الغالب في النقل
عكس

قوله كونه الفكر المطلق
فالحاصل اذا صرح ان يجعل الفكر
الجزئي موضوعا لموضوع تلك القضية
مادة مخصوصة موضوعا لموضوع تلك القضية
الذي هو موضوع تلك القضية
بشأنه من غير محمولات تلك القضية
فهو فكر صحيح واذا لم يصح ان يجعل
كذلك فلا يثبت له فهو فكر فاسد
ولهذا معنى معرفة صحيح الفكر وفاسده
به فينبغي

يجب ان يكون صحة الفكر وفاسده ما يعرف
بدلالة بحيث يكون فيه الفطرة التي
نظر الناس عليها كحجارة النار
بروده المادة ما يحتاج الى احتيا
واعمال في معرفة وان الافكار الجزئية
على الوجه الجزئي التفصيلي للمقصود
لان المتعمد الناظر ما لم يعلم حال
التفصيل الذي ورد عليه في اليوم الجزئي
التفصيلي لم يتميز عنده صحيح هذا
النظر الجزئي عن فاسده

فهو قانون (يعرف به) بالفعل ومفصلة (صحيح الفكر) الجزئي الوارد على
منطق
المفكر الناظر في مادة مخصوصة (وفاسده) لكون الفكر المطلق موضوعا
صفة كاشفة للفكر
لذلك القضايا الكلية المستمدة بالقوانين اذ لا يكف الفطرة الانسانية لمعرفة صحة
الفطرة قوة يقع بها التميز بين الامور الكسنة والقبيلة
الاظهار الجزئية وفسادها والا لا وقع الخطأ عن العقلاء الطالبين للحق
فانه قيل لم لا يكف ضبط الافكار الجزئية والتميز عن احوالها مفصلة في لا يحتاج الى المنطق فاجاب بان متعذر به متعذر آه م
الهابس من الخطأ والغلط وضبط الافكار الجزئية ومعرفة احوالها والبحث
راجع العونية
عنها مفصلة متعذر بل متعذر لكثرة تباينها بل لعدم تناسلها اذ الافكار الجزئية
فانما علم ما من الافكار الكلية وسبيلة الى معرفة الافكار الجزئية علم ان المقصود آه عونية
تترادف يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشخاص فالمقصود الاكلى معرفة احوال
ففيه نظرا لا فيه شائبة المصادرة وفيه لهدى الى ايضا لانه علم ما من عو ان كفاية
الافكار الجزئية بتفصيلها اذ هي المقصود للناظر المفكر كمالا لم يتيسر للقوم البحث
البيان ما
عن احوالها مفصلة لما ذكر من التعذر وعدم كفاية الفطرة الانسانية بذلك
جواب بالقدرة القريبة من الفعل
وصنعوا قضايا كلية وكموا فيها على جميع جزئيات موضوعها وابتنوا اليها محمولات
ينعرف جميع احكام الجزئيات
بدلائل فصلها قضايا كلية موضوعاتها المعلومات من حيث انها موصولة ومحمولة
ايضا لا قديما او بعيدا او ابعده قاربها مطلق الا ايضا لا الايضال بالفعل كما عو
اعراض ذاتية ليتوصل بذلك القضايا الى معرفة تلك الاجوال المقصودة والاعراض

قوله ليتوصل بذلك آه مثلا كذا انما هو
الى الكسنة فطرية كلية كسبية يتوصل
بها الى معرفة حال حيوان ناطق
ولهذا كذا الكسبية ما يتوقف عليها
الايضا كذا كسبية كلية يتوصل بها
الى معرفة حال حيوان ويطبقها
على الفعل عندنا على الحاجة اليه
عازق

صحتك بها اليها اجاب ان يجعل
مع مبادي اكتسابها وذلك
اذا كانت تلك الاحكام الجزئية
كسبية او من مبادي التمييز عليها وذلك
اذا كانت بدلية فيها فحقها بالاشية
الى بعض الاذهان القاهرة

هو
كان رجل
رمى السم
ابوه حبيبه اصلا فذنبها يوما بالصيد فرثا
فرمى السم اليه الولد فاذا السم
وقع عليه فقال ابوه في
حقه هذا القول
للقد انه

المطلوب وفيه نظران قولنا
ولا حار جهنم لاشتهاء في
عاقبة

لا على ما ينبغي المطلوب وذلك صحت المقدمات
 عند ادب باب الفنون لا صحت المقدمات
 اذا كان صحيح الصورة لا بغير قياس صحيح
 الكاذب المقدمات مستلزم للقياس
 من الاستلزام مني على ان القياس
 قوله وثامه وجد ثامه ان ما ذكر
 المستلزام ثامه

ای الجنسی والفصل والصغری والکبری ۲

ما شتمال التعريف على العلم الرابع فلفكر مادة هي الامور المعروفة ووصفها

عند المتأخرين حتى عند الامام حماد

الى الهيئة الاجتماعية الى محمد: تلك الامور وصحة استلزام المطلوب. وبقو

والعلمة الغاية هي القوة العاقلة لانه الترتيب لا يولد من مرتبة والاعية المحسنة هي

منوط بصفة المادة والصورة معاً إذ لو فسدها أو فسدت إحدىها فسدت القلوم

المطلوب بصورة والمطلوب بعينه ٢٤

يُسَلِّمُ عَلَى الْغُيُوبِ وَفِي الْمَادَّةِ تَوْكِيفًا مَأْسُوبٌ وَفِي الْفَتْوَا تَوْكِيفًا جَامِعًا
 اى صلى الله عليه وسلم

النَّارُ الْمَوْجِدَةُ فِي مَابِ الْأَرْضِ وَالْمَتَكْفَّةُ لِتَحْصِيلِ النَّارِ الْخَطَرِ كَمَا

ولما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول في التصديقات وتقدم الاخر في التصورات في ذلك

سُبْحِي بِالْقَمَاسِ إِلَى الزَكَاةِ وَالْعَتَمِ نَمَا يَتَوَكَّدُ الْفَرْطُ طَوْبِي لِمَنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ أَوْ فِي وَدِّهِ

ای کے مابین
ای وکیل

55

وفي بعض الكتب ومن ذهب الى ان
فرضا كفاية الغزالي وقواه السبكي
من المتأخرين ومن لا يخط به لاقتة
لكل العلوم وعنه ايضا انه تعلف بالدين
فعلومه واثباتا وشاه معيار العلوم ومن
تقيا انه شرط الاهتداء واقعيه كل
الماكية انه احسن العلوم انه القرآن
السبكي وفي اقل المستطيقه والفق اعاد
جئت على انهما من نزل فيهم
الجدلية الا انها ليست على الصفة
لعدم شدة عنده من نزل فيهم
مؤثرة

هذه
للمواد تجري المادة والكمية الاجتماعية
للمادة لها تجري تجري الصور
للمركب منها
بكم

حیات

المقصود التصديق بأن الشيء
وذلك لا يمكن موضوع المنطق
مفهوم الموضوع الالهي معرفة
والعلم بالموضوع المطلق
المفيد والخاصة
تستوفى
بفهم المصلحة
وجيب

بروز در روز شنبه

العلم الذي لا عبارة عن الصورة المحملة من الشيء عند العقل فاكسبها تحصيل

بمعنى في جو

للمحصل وايضاً المجهول غير المحصل والقصور المحصل وحمل غير المحصل على المحصل على

التصورى والتقدير يقى ج

فالغرض من المنطق في الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعي المجهول

وهي اي الافكار الامور المترتبة الموصلة الى المجهول التصوري والتقدير يقى ج

لكن كانيانها على الوجه الجزئي متعذراً لكثيرتها وعدم انضباطها الا انها كانت

اي كمن

مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فاردوا بيانها على الوجه الكلي ليتوصل الى

معرفة الاحوال الجزئية حينئذ تأس الحاجة اليها فلا جرم حرقوا تلك الافكار

الموصلة في النوعين احدهما الموصلة الى المجهول التصوري وثانيهما الموصلة الى المجهول

وهصل او حار قنات في الترجيح فانه الفضل لا يستقيم مثله

التقدير يقى يستبرئهم بيانها على الوجه الكلي المضبوط (فكان) اي حصل (للمنطق

اي كالمحيوان الناطق مثله

كالانسان

طرفان) يبحث في احدهما عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصوري

كالعالم حادث

كالعالم متغير وكل متغير حادث مثله

وفي الآخر عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التقديري فطرف الفقه طائفة من

على ما قيل موضوعه المقولات الثانية ج

على ما قيل موضوعه المقولات الثانية ج

مسائل يبحث فيها عن احوال الشيء او اشياء متناوبة فذاتك الطرفان

اي المسائل

وهي اعم من الافكار الموصلة وهذا الوجه مثله

(تصورات وتقديران) اي احدهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية

أي ذات الموضوع لان
الموضوع المذكور في المسألة
طرحا لمعلومات تصورية ومعلومات
ثابتة لا يأتى انقضاءها الى المعلومات
التصورية والتصديقية كما لا يخفى
عليكم رحمكم الله

أي في كتب ذلك العلم لان ذلك العلم
يقتضيه والا لكانت من مسائله اذ
يتميز بغيره في علم يستلزم ان يكون
محمولها من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك
ذلك العلم وبين بينهما في كتب العلم
وتبينها فيه فرق ما
عليكم

قوله اوفي علم آخر اي لان محمولاتها
من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك
العلم لا لموضوع ذي البادى حتى يبين
فيه وهو الاكثر لا قيل ان اكثر المبداى
العلمية البينة انما تكون مسائله من علم
آخر يكون موضوع اعم من موضوع ذي
المبداى
عليكم

قوله البينة بان لا يحتاج الى دليل وان
اصحح الى تنبيه يزيل خفاها

الظاهر لا يأتى بها الا ان يرد بالعلوم الاخر
من البادى والموضوعات والى
فليكون من قبيل اضافة الجذر الى الكل
عليكم

والآخر لما حثا المتعلق بالمعلومات التصديقية لان التصور لا يستفاد من
بعضه فان للمنطق طرفان ولم يكن طرف واحد

التصديق وبالعكس في التصورات والتصديقان بمعنى المتصورات والتصدقات
الا ان المحقق ان لم يقر عليه على امتناع استفادته من التصديق كما مر وان اردت ابيان فراجع البرهان
بها هي تلك تعبيرا عن الشيء باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع في المسألة
فحصل على المذكور في قوله تصورات آة مجازان رخصا

(ولكل واحد منهما) اي من المتصورات والتصدقات بها او من الطرفين
بمعنى ان الضمب احاط الى التصورات والتصدقات اوالى الطرفين

(مبادى) وهي تطلق على ما يبتدأ به في اوائل الكتب قبل الشروع في الفز لا رتبها
والذكر في هذا المقام اربعة بعد صفة المقدمة سواء توقف عليه ام لا ويطلق مقدمة الكتاب ايضا
به في الجملة فهي اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع في الفز اما مطلقا
وهذه المقدمة هي التي تنسب بمقدمة العلم

او على وجه كمال البصيرة وفور الرغبة في تحصيله واما المقدمة بمعنى ما يعين
كتصوره برسمه كالنقد ببقائه التي ترتب عليه في الواقع
في تحصيل الفز اعم من المبادى وقد يطلقون المبادى على ما يعودونه جزأ من
لما المقدمة بهذه المعنى غير مقيد بكونها في الاوائل وهي القضا بالتي تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك
العلوم في قولهم اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات اي هليتها والمبادى والمسائل

كذلك الكلمة في النسخ وجزئياتها ككلمة الاسم في النسخ
ويريدون بها جود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدّمات التي
وهذه الحدود تنسب بالمبادى التصورية وتنسب بالمبادى التصديقية ككلمة الاعراب والبناء

الى البينة او البينة هناك اوفي علم آخر التي يتوقف عليها ويركب منها الاول
اي البديهيات اي النظريات عبادته اعلم من هذه العلم كعلمية الموضوع
المستعمل في العلوم لاثبات مسائلها وقد يطلق على ما يتوقف عليه الشيء ذاتا

فان كان ذلك التوقف
من حيث التصور فهو حده
وان كان من حيث الشروع
فهو انماية
وهنا خارجات عن العلم قطعاً بها من
معلومات الشروع الخارجية عن العلوم
عليكم

فجاءت المتكلمة المتعطفة بأحوال
الكليات المتكلمة مثل قولنا المتكلمة
ما يتوقف عليه الايضاح والكلي اما
واما ذاته مقصودة بالذات
هي متكلمة الفاعل والذات
نقول

او تصوراً أو شروءاً وهذا المسمى ما يعد جزءاً من العلوم لتناولها معرفة الغاية
 كتصور اسم العلم كعلمه
 كمعرفة غاية العلم وتصوره بوجه ما واحد
 عبارة عن المبادئ
 وتصوره بوجه ما أو برسمه وقد يطلق على معنى آخر وهو المراد منها وهو ما لا يكون
 وهذه الاطلاقات إما بطريق الاشتراك أو بالتمييز
 جملة معتدلة واقعة بين البدل والبدل منه
 مقصوداً بالذات فالقصد على معنى أن لا يكون معرفة أحواله والنظر فيه مقصوداً
 ما أولاً في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وإن كانت المسألة المتعلّقة
 شمولاً به مقصودة أصليّة بمعنى
 أولاً
 بها مقصوداً أصلياً من الفن لكون سأل الفن كلها مقصودة بالذات فيه
 بالنسبة إلى المسألة الباعثة عن الاقوال الشارحة
 في ذواتها
 كالكليات الخمسة فإن معرفة أحوالها والنظر فيها ليست مقصوداً أصلياً من المنطق
 مثال للمبادئ التي لا يكون مقصوداً أصلياً
 شمولاً بها مقصودة أصلياً
 أولاً
 وكان لكل منهما مبادئ فلكذلك لها مقاصد كما قال (ومقاصد) فهي ما يكون
 النظر في أحواله والبحث عن أعراضه مقصوداً أولاً في الفن ليرتّب غاية الفن
 وهذه غير المعرفة المذكورة لا اختلاف محلها عنهن
 عليه بلا واسطة كالقول الشارح والمجيب فإن غاية المنطق التي هي الغرض إنما ترتّب
 على معرفة أحوالها إذ المقصود معرفة صحتها وفسادها لكونها موصولة بلا واسطة
 بخلاف الكليات الخمسة القضايات النظر فيها إنما يكون كونها من أجناسها
 (فكان) بهذا الاعتبار (اقسام) أي أقسام الفن (أربعة) المبادئ

مقصود بالذات
بعض المسائل على ذلك البعض
فاضة

ولكن مباحث الخليات واليد الى
مباحث العرفان لا ينافي كونها
مقصودة بالذات نظرا الى العقائد
سيدة

ما
في
الموضوع
لا
ي
في
المسألة
ومع
ذلك

والمقاصدين (فبادى التصورات) اى المبادئ الكائنة في جانب التصورات اى

المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية (الكليات الخمس) لتوقف القول

تفسير بجانب التصورات وتقسيمها ما سيأتي في عديده من

الشارح الذى هو المقصود بالذات عليها فاحداً قسم الفين المسائل الباحثة

اراد مولانا قول احمد

عن الكليات الخمس ما المبادئ فيها انفسها لا مباحثها كما ظن (ومقاصدها)

اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية من

اى المقاصد في جانب التصورات (القول الشارح) بل الاقوال الشارحة فاحد

كرر الاشارة الى ان الاضافة بمعنى في مبالغة في الرد على المحشى الاول نحو

اقسامه ايضا المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد نفس لا مباحث

(ومبادئ التصديقات) اى المبادئ في جانب التصديقات اى المباحث المتعلقة

اى العكس المستوي وعكس النقيض نحو تفسيره بجانب كلام

بالمعلومات التصديقية (القضايا) بانواعها (واحكامها) اى العكس والنقيض

من الحلية والشرعية واقسامها عينية

اى التناقض

ولوازم الشرطيات وسميت احكام القضايا لانها يحكم على القضايا باحكام

اى الشرطيات اللزومية عينية

باعتبارها فيقال القضية الموجبة تنعكس موجبة جزئية ولا يقال القضية

صفة احكام

القول 52

الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وان صح ذلك وانما افروها بالذ

اى المنطقيين

مع اندراجها في القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام في باب مقابله لبا بالقضايا

قوله ومقاصدها القول الشارح اى
مباحث القول الشارح وكذا الحال
في قوله ومقاصدها القياس ولو
قال به لما اقوال القياس ولو
الاقسام او مبادئ الشارحة و
ومبادئ التصديقات الشارحة
الكلام على وتيرة واحدة لكن تفنن
فاورد المبادئ على واحد واحد
المقاصدين على واحد واحد
قوله احمد

٤٢

اشاره الى ان مقاصد التصورات
ليست القول الشارح بل اى المسائل
المتعلقة به وهو موضوع تلك المسائل
تأمل
وكذا الحال في قوله مبادئ التصديقات
الكلية ومبادئ التصديقات القضية
اى مباحثها

جاءت مادة فيجب ان يكون الذي
 المادة التي هي في ذلك لا يكون
 قسم النطق على ضربين نصوصا
 والقياس على ضربين نصوصا
 لا يدخل فيها وهذا هو جيب المادة
 انهم من ان يكون جيب المادة
 الصورة ومن ان يكون جيب المادة
 فقط لاننا نقول اذا كان كذلك فكيف
 انتمى مع الاقسام الى قوله فصارت غشوة
 بالنطق الى قوله فصار من الاشكال
 يحصل لا يلحق الكلام من الاشكال
 ملائمة الظاهر

ولما جمعها لهما للمناسبة اراد الشيء على ذلك فلم يكلف بذكر القضايا مع ثبوتها
 شارح اي القضايا وانما هي ٥
 اي على كون الاحكام المذكورة في باب متعلق عمو
 للاحكام فاحد قسمها المباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها اي الموضوعات الذكرية
 الموضوع الذكرى هو المفهوم يكون آله و مرآة ملاحظة افراد ٥
 في هذه المباحث انواع القضايا واحكامها فلا يرد انه لا يكتسب التقابل بين القضايا
 واحكامها لان القضايا موضوع حقيقي لهذه المباحث وليس احكامها موضوعات
 حقيقية لشي من المباحث (ومقاصدها) اي المقاصد في جانب التقديرات
 اي القياس فانها بمعنى القيسة ولهذا جعل على المقاصد عمو
 (القياس) سواء كانت تجسب الصورة او المادة لا القياس من حيث الصورة
 رد على المحنة الاول عمو
 اذ القياس مطلقا مقصود بالذات في الفن وتنظر في احوالها بكلا الاعتبارين
 صفة اعادة اي في قوله ومقاصدها القياس
 اولاد بالذات واما امادته مظهرا في قوله ثم القياس المشعة بان المواد هنا هو
 والى ان ليس كذلك بل المراد هو المطلق كارج بقوله سواء كانت تجسب آله
 القياس من حيث الصورة فلا ضير فيها لكونه معرفة فان الغالب فيه ارادة
 فقط
 الاول بعينه وان كان قد يعدل عنه كثيرا ولا يجتمع في ومله انه كيف
 شارح
 فيه ما لا يخفى من المناقاة وجوابه ظاهر عمو
 يصح ان يرد بالثاني عين الاول وقد قسم الثاني الى الصيغتين الخمس
 اي القياسات الثلاثة
 التي هي اقسام القياس من حيث المادة لاننا نقول هي من اقسام مطلق القياس ايضا

قوله ثم القياس اي جيب المادة فاقسم
 الرابع هو القياس جيب الصورة
 فلا بد وما قيل من ان الجاصل من هذا
 التقسيم ان يكون ابواب المنطق ثمانية
 لا تسعة والا يلزم تعداد المقسم مع
 اقتسام قسمي برجلته ولو باطل على ما لا
 يخفى

قوله فان الغالب في ارادة الاول قال
 ٤٣
 ابن هشام في رخص على الشافعي
 اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا
 وفادرا و قليلا ومطورا فالطرد لا ينفك
 والغالب اكثر الاشياء والكثير لا ينفك
 فالعشرون دونه والنادر اكثر من القليل
 غالب والمخمس عشر بالنسبة اليه ثلاثه وعشرون
 لا غالب والثلاثة عشر بالنسبة اليها كثير
 فتم بهذا مراتب قليل والواحد نادر
 غالب ونادر و قليل آله نكتة آله
 وان كان قد يعدل عنه كثيرا لا ينفك
 فيه من المناقاة فان كلمة قد فيه
 تعيد التعليل فتشأن كلمة قد فيه
 ويكتسب الجواب عن ذلك
 بان القليل بالنسبة
 الى الغالب فلا ينفك
 ما ذكر كثيرا في نفي
 اهل هذه المذاهب
 اهل المحنة الى الظهور
 عبد الحكيم الثغوري

ويمكن ان يكون اعراض المحنة الجواب الى
 الظهور مبني على ان يكون قد قيل في
 حقيقة التحقيق فقط في المضامين كما
 في قوله لك قد تركز قلب وجهك
 الاية به جعل ابن هشام في كتابه منفي
 السبب الكثير معنى رابعا لقد كان في
 قول الله في قد انزلنا القرآن مصفرا
 ان الله قد علم انما كانت ظاهر على كلا
 وجهين

في الموضوع لار
في المسألة
أحمد

وما قيل من أن أحوال القياس من حيث الصورة لكثرة بيان جديري أن تجعل

أي حقيق ولائف

وحدتها مقاصد كأنها بكت القيليس كلها فكلاً وبما حققنا من معنى

هال معدي بالأضافة وهو في تأويل النكرة فراجع لك

المبادئ والمقاصد وبيان المراد من العبارة الضيقة هنا ظهر أن ما

وهو مولانا قول أحد عونية

أوردت بعض من تصدي لشرح الكتاب فبعد عن الحق ومنحرف عن

وقد عرفت صحة كلامه عونية

سمت الصواب وإن قرب لما ذكرنا تارة لكنه يبعد عن أخرى بمراحل ولا

والقرب يستعمل بين محام أو قريب منه المحامين عونية

الله بعد ما جاء له الحق فالحق حقيقة بالاتباع وإن كان لمستل النظر

انشاء فلنقصر على هذا القدر مصلياً على خير البشر ولولا تراكم العلائق

أي ارتباط القلوب على العالم الجسماني والإلف بالمحسوسات ملائمة لغيره

وتلاطم العوائق لشرح الكتاب عن آخره فرفعت الحجاب وميزت القشر

أي الاخلاق العشرة والنفس والاشيطان ملائمة

عن اللباب على اسم المحصلين متفاعدة وعزائم متقاصرة حامداً لله

ومصلياً على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم

تمت الرسالة

بيد الكاتب الفقير الى رحمة ربه القدير

قادم ابناء وطنه المحبوب وهو ابو مفي

ابن القاضي الكا

الداغيتا
الفرانسي

بذلك ارتكك الشيء وتراكم أي اجتمع
وأعلم أن التراكم ليس عبارة عن الجمع
مطلقاً بل الجمع بين الاشياء وتراكم
بعضها فوق بعضها ومنه سبحانه
مركوم

ع